

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

إستنادا إلى النماذج النظرية المقدمة لتفسير السلوك الانتخابي، فإن السلوك الانتخابي يجب أن يفسر في إطار مجموعة من العوامل الإقتصادية والسياسية والثقافية والدينية المحلية والإقليمية والعالمية .

غير أن طبيعة الدراسة المرتبطة بجانب ميداني تفرض التركيز على بعض المتغيرات دون الأخرى، والمرتبطة بالبعد البيئي للسلوك الانتخابي، وإنطلاقا من إهتمام الدراسة بمحددات البيئة الداخلية، سيتم تحليل مختلف الأبعاد الأساسية المشكلة لها، والمتعلقة أساسا بالبعد السياسي والإجتماعي والإقتصادي، إضافة إلى البعد القانوني وحدود تأثيرها على السلوك الانتخابي.

المبحث الأول: محددات البيئة السياسية المؤثرة على السلوك الانتخابي

تعد البيئة السياسية أحد الأبعاد الأساسية لتشكيل السلوك الانتخابي، كونها تضم مجموعة من المحددات المتفاعلة والمتراصة والتي تعتبر كمدخلات للسلوك الانتخابي للفرد.

بناء على ذلك فإن عملية التنشئة السياسية، إضافة إلى الثقافة السياسية السائدة ، وكذا الفعالية الوظيفية للمؤسسات السياسية بإعتبارها جزءا أساسيا من البيئة السياسية تعبر بشكل أساسي عن بيئة السلوك الانتخابي، لذا سيتم التركيز على هذه المحددات وبيان حدود تأثيرها على السلوك الانتخابي.

المطلب الأول: التنشئة السياسية political socialization

لقد حظيت عملية التنشئة السياسية بإهتمام فلاسفة ومفكري السياسة منذ القدم، ففي القرن السادس قبل الميلاد، أرجع الفيلسوف الصيني "كونفوشيوس" فساد نظام الحكم إلى غياب المواطنة الصالحة بسبب عجز الأسرة عن تلقين قيم الفضيلة والحب المتبادل والمصلحة العامة، ولهذا دعا جهاز الدولة إلى تحمل مهمة تعليم الناشئة من أجل خلق نظام إجتماعي سليم يتأتى معه قيام حكم صالح.¹

رغم هذا الإهتمام الفكري والفلسفي، فإن الدراسات الإمبريقية حول كيفية تكوين وتشكيل الإتجاهات السياسية عند الأفراد من خلال عملية التنشئة السياسية لم تبرز إلا منذ زمن قليل وبالذات منذ

¹ - طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص55.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

الستينات، ولقد كان يطلق على هذه العملية إسم "تعليم المواطنة" **citezenship education** ، أما الآن فإن عملية التعليم وتكوين الإتجاهات السياسية المختلفة يطلق عليها تعبير التنشئة السياسية.¹ بناء على هذا الإهتمام المتزايد بعملية التنشئة السياسية سيتم البحث في أصول هذا المفهوم ومختلف التصورات النظرية حوله ، وكذا مختلف الوسائل التي تتم من خلالها التنشئة السياسية، وتأثير هذه العملية على السلوك الانتخابي.

1 مفهوم التنشئة السياسية:

تندرج دراسة عملية التنشئة السياسية ضمن نطاق أشمل وهو عملية التنشئة الإجتماعية، لذا فقبل تحديد مفهوم التنشئة السياسية ،لابد أن نطرح تعريفا محددا للتنشئة بمفهومها العام.

فيعرفها أنطوني أوريم **A.Orum** بأنها: " عملية يتم من خلالها إكتساب الأفراد كل من نسق المعتقدات والقيم والمعايير والإتجاهات التي توجد في المجتمع."²

كما يعرفها كاردينر **kardiner** بأنها: " الوسيلة التي عن طريقها يتم التوافق الجمعي، وتهدف إلى جعل أعضائها يقبلون كل من المعايير والطرائق أو القيم والأدوار الإجتماعية، وذلك حتى يكتسب كل من الأعضاء شخصيته الأساسية."³

يتضح من خلال التعريفين السابقين للتنشئة الإجتماعية بأنها عملية نقل من المصدر أي من البيئة الإجتماعية إلى الأفراد، ومضمون هذه العملية هو مجموعة من القيم والأفكار والأدوار الإجتماعية، بهدف بناء شخصية الفرد.

وعليه فإن عملية التنشئة السياسية تعبر عن مظهر أساسي من جوانب التنشئة الإجتماعية وهو الجانب السياسي.

¹ - زاهي بشير المغيربي ، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومداخل نظرية. ليبيا: منشورات جامعة قاريونس، [د.ت.ن]، ص 221.

² - عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والإتجاهات الحديثة والمعاصرة. بيروت: دار النهضة العربية، 2001، ص 444.

³ - المرجع نفسه، ص 444.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

وعلى العموم فإن تحديد مفهوم التنشئة السياسية وجد محاولات عديدة من طرف علماء السياسة والإجتماع... الخ. ونجد من خلال الدراسات التي تناولت التنشئة السياسية إتجاهين في تحديد مفهوم التنشئة السياسية:

الإتجاه الأول:

ينظر للتنشئة على أنها عملية يتم من خلالها تشكيل الإتجاهات السياسية لدى الأفراد، وفي هذا الإطار يمكن أن نورد بعض التعاريف منها:

تعريف هربرت هايمان (Herbert Hyman) الذي يرى بأن التنشئة السياسية تعني: "تعلم الفرد لأنماط إجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع تساعده على أن يتعايش سلوكيا مع هذا المجتمع".¹

يركز هذا التعريف على المؤسسات التي تتم من خلالها عملية التنشئة السياسية، والتي تكفل للفرد التكيف السلوكي مع البيئة الإجتماعية.

كما يعرفها كنيث لنجتون (K.Langton) بأنها: "عملية مستمرة وجزء من النسق الإجتماعي الذي يوجه لإكتسابها بواسطة الأعضاء الجدد من أجل تعلمهم وإكتسابهم سلوكا سياسيا معينا، ليساعدهم على كيفية التفكير والشعور بالنسق السياسي الذي يعيشون فيه".²

يلاحظ من خلال هذا التعريف أنه أعطى لعملية التنشئة السياسية صفة الإستمرارية، أي أنها عملية تتم عبر مراحل وغير منقطعة، كما أن هذه العملية هادفة وتسعى لإكساب مختلف أنماط السلوك السياسي لأفراد المجتمع.

ويرى جرنستين F.Greenstein من خلال دائرة المعارف الدولية للعلوم الإجتماعية بأن التنشئة السياسية تعني: "التلقين الرسمي وغير الرسمي، المخطط وغير المخطط للمعلومات والقيم

¹ - عبد الهادي الجوهري، أصول علم الإجتماع السياسي. مرجع سابق، ص38.

² - عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص445.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

والممارسات السياسية خصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية ، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع.¹

من خلال التعاريف المقدمة يلاحظ أنها ركزت على مجموعة من العناصر الأساسية في تحديدها لمفهوم التنشئة السياسية وهي:

- أن عملية التنشئة السياسية هي عملية مستمرة.
- أن المؤسسات الإجتماعية المختلفة هي المكلف بأداء هذه الوظيفة.
- أن هذه العملية هدفها إكساب الفرد مجموعة من القيم والإتجاهات تساهم بشكل أساسي في تشكيل سلوكه السياسي.

الإتجاه الثاني:

إهتم هذا الإتجاه بالتنشئة السياسية كوظيفة من وظائف النظام السياسي التي يسعى من خلالها لكسب الدعم والتأييد.

حيث يمكن أن نميز بين وجهة نظر ألاموند ودافيد إيستون، فيعتبر ألاموند التنشئة السياسية إحدى الوظائف التي يقوم بها النظام السياسي، ويصنفها ضمن المستوى الأول من وظائف النظام السياسي وهو مستوى النظام، حيث تهدف هذه العملية إلى التكيف سواء بالإصلاح أو بإحلال جزء محل آخر.

وتهدف التنشئة السياسية إلى صياغة أو تعديل أو تغيير الإتجاهات في الثقافة السياسية، وتتوقف عملية التنشئة السياسية على قدرات النظام الإتصالية، ومستوى الكفاءة، وتواصل المعلومات بين الأفراد والنظام.²

ويعرف ألاموند التنشئة السياسية بأنها: " عملية إدخال للفرد الثقافة السياسية وتتضمن إنتاج مختلف المواقف والإدراكات والقيم الثابتة تجاه النظام السياسي، وتتضمن كذلك التزويد بالمعارف والمشاعر تجاه المدخلات والمطالب الموجهة للنظام السياسي."³

¹ - عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص39.

² - نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص278.

³ - Stephen Tansey; politics the basics.2eme ed .london:taylor and francis library.2002.p108.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

في حين يقدم دافيد إيستون من خلال تحليله لعمل النظام السياسي الظروف والعمليات اللازمة للحفاظ على الإستقرار، وتمثل التنشئة السياسية عنده إحدى العمليات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف.

من خلال هذين الإتجاهين نجد أن عملية التنشئة السياسية تعتبر مصدر لتشكيل الإتجاهات السياسية والسلوكات السياسية للأفراد، غير أن التركيز سينصب حول التنشئة باعتبارها أهم الوظائف الأساسية للنظام السياسي، وذلك للإعتبارات التالية:

- أن خبرات التنشئة التي يكتسبها المواطن تحدد تصرفاته السلوكية تجاه الحياة السياسية، وهنا يستطيع النظام السياسي من خلال قدراته المختلفة ترسيخ توجهات إيجابية تجاهه.
- أن مختلف المؤسسات الإجتماعية المكلفة بعملية التنشئة السياسية التي تعتبر جزء من مؤسسات النظام السياسي لها تأثير على نمط السلوك السياسي للأفراد.
- إنطلاقاً من ذلك سيتم إبراز أهم وسائل التنشئة السياسية، كونها تؤثر على التنشئة السياسية في علاقتها بالسلوك الانتخابي.

2: وسائل التنشئة السياسية:

تتعدد وسائل التنشئة السياسية وتتراوح بين الوسائل الرسمية والوسائل غير الرسمية، وهي تسعى في مجملها لإكساب المواطن قدرة على التفاعل الإيجابي مع النسق الإجتماعي المحيط به ونذكر منها:

- الأسرة

- المدرسة والمؤسسات التعليمية على إختلافها.

- الموقع الذي يشغله الفرد في العمل.

- وسائل الإتصال الجماهيري.

- جماعات المصالح.

- الأحزاب السياسية.¹

وفي هذا الإطار نشير إلى أن عملية التنشئة السياسية في دول العالم الثالث من حيث الوسائل تتميز

بسمتين رئيسيتين:

¹ - إسماعيل علي سعد، علم الإجتماع السياسي، بيروت: دار النهضة العربية، 1988، ص144.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

أ: الأهمية المستمرة لدور الأسرة في تنشئة الأغلبية الواسعة من السكان، وهذا بالنظر لضعف التعبئة الاجتماعية، والتغلغل الضعيف للحكومة القومية...

ب: على النقيض من ذلك فإن نظام التعليم الرسمي يتحمل العبء الأكبر في عملية التنشئة السياسية في هذه الدول بالنظر لضعف الأدوات الثقافية الأخرى.¹

على خلاف ذلك فإن الحال في الدول المتقدمة يبرز تعدد لوسائل التنشئة السياسية، حيث تمثل المدرسة جزءا بسيطا من الدور الذي تقوم به مختلف المؤسسات الأخرى.

3 التنشئة السياسية والسلوك الانتخابي:

كما سبقت الإشارة إليه فإن تعدد وتنوع وسائل التنشئة السياسية قد يكون له تأثير على السلوك السياسي للأفراد ، بناء على ذلك فإن المؤسسات المختلفة التي تقوم بعملية التنشئة السياسية (الأسرة، المدرسة، جماعة الأصدقاء، وسائل الإعلام....الخ) قد تحدث تعارض وتنافس في ذات الفرد، فقد يتعلم من أسرته الطاعة والولاء للنظام السياسي والمواظبة على التصويت في الانتخابات، لكنه ينتمي إلى شلة من الرفاق ينتقدون ذلك النظام ويعارضونه، وهنا يرى **A.Percheron** أن حسم هذا التنافس والتعارض يكون من خلال إخضاع جميع هذه العوامل للتفاعل، وبناء على هذا يتحدد الإتجاه والسلوك السياسي للفرد بما فيها السلوك الانتخابي.²

إنطلاقا من ذلك يرى بعض الباحثين أن مشاركة الفرد من خلال مختلف الوسائل القائمة على التنشئة السياسية، كالمشاركة في قرارات العائلة والمدرسة وجماعة النظراء تؤثر على توقعات مشاركته السياسية بوجه عام والانتخابية بشكل خاص، وبالتالي فإن وجود مجال معين لمشاركة الفرد في القرارات غير السياسية قد يدفعه للانتقال إلى النطاق الأكبر للمشاركة في القرارات السياسية.³

ففي دراسة عن تأثير المشاركة في العائلة على المشاركة في الأمور السياسية أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا وإيطاليا، والمكسيك بناء على متغير مشاركة الفرد في

¹ - عبد الغفار رشاد القسبي، مرجع سابق، ص 207.

² - أمينة رأس العين، مرجع سابق، ص 29.

³ - رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي. عمان: دار وائل للنشر، 2000، ص 139.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

العائلة، تم التوصل إلى أن وجود مجال للمشاركة العائلية قد يعطي الفرد شعورا بالكفاءة السياسية وقدرة أكبر للمشاركة السياسية.*

على صعيد آخر فإن عدم توفر فرصة المشاركة في العائلة وإختفاء لغة الحوار والتشاور فيها ، والتأكيد على خضوع الفرد لصاحب السلطة وكبير السن، كما أوضحت إحدى الدراسات في الخليج العربي يمكن أن يؤدي على عدم شعور الفرد بالكفاءة السياسية وضعف ثقته بذاته، مما يؤدي إلى عدم الإهتمام بالمشاركة في الانتخابات ولا الإلتزام إلى التنظيمات الإجتماعية المختلفة.¹

يمكن أن نستعرض هنا بعض المؤشرات الأزموية التي تميز المجتمع الجزائري، هذه الوضعية

التي تؤثر على عملية التنشئة السياسية وتعد مهمة المؤسسات الاجتماعية الأساسية التي يناط بها

مهمة التنشئة الاجتماعية والسياسية، ومن هنا تتصف الحالة النفسية للإنسان الجزائري بـ:

- فقدان الأمل والثقة في المستقبل وانسداد الآفاق أمام عيون الأجيال الجديدة الشابة خصوصا وانتشار مشاعر اليأس والقنوط والتشاؤم والإحباط.

- النزوع إلى تبني الأفكار والمواقف المتطرفة والمتشعبة والإنفعالية وردود الفعل المتهورة والغضب والحدية السريعة في الحديث.

- الطرح والإستجابة للإستثارة بسرعة والقلق بكافة أشكاله والتوتر العصبي والتدين المغشوش والمنحرف والخيارات الأيديولوجية الإستقطابية الحادة.²

إن هذه الأعراض النفسية التي يعيشها المواطن الجزائري في بيئته الأسرية تتم عن غياب لثقافة الحوار والتشاور الذي يعد أساس التنشئة السياسية السليمة التي ترتقي وترسخ قيم المشاركة لدى الأفراد.

* : من أجل تخمين تأثير المشاركة في العائلة على الكفاءة السياسية قسم المبحوثون إلى مجاميع ثلاثة، تضمنت المجموعة الأولى أولئك الذين ذكروا بشكل متطابق أنهم قد حصلوا على فرص المشاركة في العائلة، أما المجموعة الثانية فتتضمن الذين ذكروا بشكل منسجم بأنهم لم يحصلوا على فرصة المشاركة، والمجموعة الثالثة تتألف من أولئك الذين ذكروا أنماطاً خليطة من المشاركة... للمزيد ينظر: رعد حافظ سالم، المرجع نفسه، ص140.

¹ - المرجع نفسه، ص143.

² - قاسم حجاج" التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة: بعض أعراض الأزمة ومستلزمات الإنفراج " مجلة الباحث. العدد02. 2003. ص86.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

في نفس السياق تلعب المدرسة دورا مهما في توجيه السلوك الانتخابي للأفراد، وهذا منذ المراحل الأولى للتعلم، حيث أن البرامج الدراسية المختلفة تسعى لغرس مجموعة من القيم والمبادئ والمعلومات السياسية تتعلق بقيم المواطنة والولاء للنظام السياسي...، وهو ما يجعلها تشكل بيئة أساسية لتكوين الإتجاهات السياسية للأفراد.¹

في هذا الإطار إنتهت دراسة أجريت في ثلاث بلدان مغاربية: المغرب والجزائر و تونس وركزت على مقررات التربية المدنية في مرحلة التعليم المتوسط أن البرامج التدريسية تغيب فيها قيم الحرية، وما يتصل بذلك من فقر في قيم حقوق الإنسان ككل، مما ينم عن غياب برامج تدريسية تضمن القيم الأساسية كالمساواة والعدل وما يرتبط بها من حقوق مدنية وسياسية وثقافية... الخ.²

كما سبقت الإشارة إليه فإنه إذا كانت لتجارب الأفراد التشاركية أو غير التشاركية في العائلة إرتباط مع سلوكهم السياسي، فإن الأمر ينطبق على المدرسة، فإذا كانت البيئة المدرسية تركز وتساعد على مشاركة الأفراد في تسيير شؤونها وذلك من خلال البرامج التي ترسخ مفاهيم تحفز على المشاركة فهذا سيدفع بالفرد إلى الشعور بمستوى عالي من الكفاءة السياسية.

كما أن فرص المشاركة في المدرسة تزيد من كفاءة الفرد السياسية، فإنه في الوقت نفسه يمكن أن يقال بأن عدم توفر فرص المشاركة في المدرسة، وكما أوضحت دراسة **نادية حسن سالم** حول التنشئة السياسية للطفل العربي* والتركيز فقط على قيم الطاعة والخضوع، وعدم السماح للنقد، يؤدي إلى ضعف كفاءة الفرد السياسية.

بناء على ماتقدم فإنه يمكن القول أن مختلف وسائل التنشئة السياسية كلها مسؤولة عن تكوين الإتجاهات السياسية للأفراد، كما أنها مسؤولة عن سلوكياتهم الانتخابية، فإذا تكون لدى الفرد بفعل تلك المؤسسات إتجاه سلبي نحو السياسة العامة، أو نحو النظام السياسي، فإنه من المحتمل أن يقاطع الانتخابات، وأن يعبر من خلالها عن رفضه ومعارضته للنظام، وتأييده لمرشحي المعارضة، أما إذا

¹-Abdelmoumen Mejdoub ; op-cit ;p32.

²- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004. عمان: المطبعة الوطنية، 2005، ص140.

* : نشرت هذه الدراسة في مجلة المستقبل العربي، العدد 51، جويلية 1981.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

كان إتيجاهه نحو النظام السياسي إيجابي، وذلك من خلال المؤسسات القائمة بتتشئته السياسية، فإنه من المحتمل أن يؤيده هو الآخر في الإنتخابات.

المطلب الثاني: الثقافة السياسية political culture

إن التعرف على تأثير الثقافة السياسية السائدة على السلوك الانتخابي يتطلب تحديد هذا المفهوم، وكذا مختلف أنماط الثقافة السياسية، وبناء على تلك الأنماط سيتم تحديد تأثير كل منها على السلوك الانتخابي.

1- مفهوم الثقافة السياسية:

إن الإهتمام الذي تجلى في علم السياسة بهذا المفهوم ينجم عن تقليد ثلاثي:

- أعمال ماكس فيبر من خلال مؤلفه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" حيث حاول البحث عن القيم وإرتباطها بالسلوك الإجتماعي.

- الإرتباط بعلم الإثنولوجيا **Ethnologie** من خلال أعمال إبراهيم كاردينر، مرغريت ميد، حيث درست تأثير العوامل الثقافية على بناء شخصية الفرد.

- بروز النزعة التجريبية الإجتماعية الأمريكية.*

يعد ألموند أول من أدخل مفهوم الثقافة السياسية في عام 1956 في محاولته المبكرة لتصنيف النظم السياسية.

* : يلاحظ أن هذه الدراسات ركزت على البعد الثقافي في تحديد السلوك الإنساني، وانتقل الإهتمام بهذا الجانب من علم الإثنولوجيا إلى علم السياسة، كما أن ظهور النزعة التجريبية الإجتماعية الأمريكية التي تقوم على دراسة السلوك الإنساني إنطلاقاً من التركيبة الإجتماعية للوسط الذي يعيش فيه، أضفت إهتماماً أكبر بدراسة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع... للمزيد أنظر: فيليب برو، مرجع سابق، ص 214.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

يعرف **ألموند** الثقافة السياسية بأنها عبارة عن: "توزيع معين للإتجاهات والقيم والأحاسيس والمعلومات والمهارات السياسية، ومثلما تؤثر إتجاهات الأفراد على مايقومون به، فإن الثقافة السياسية للدولة تؤثر على تصرفات مواطنيها وزعمائها تجاه جميع جوانب النظام السياسي."¹

يتضح من خلال هذا التعريف أن الثقافة السياسية عند ألموند ترتبط بجميع التوجهات نحو النظام السياسي سواء كانت توجهات سلبية أم إيجابية.

تعتبر الثقافة السياسية لمجتمع ما بأنها: "جزء من الثقافة المستقرة في ذلك المجتمع التي تنشئ مجموعة من القيم والمعايير لدى الأفراد حول صناعة القرار، والنقاش السياسي."²

ويعتقد **سيدني فيريرا** أن الثقافة السياسية تتكون من نظام للمعتقدات الإمبريقية والرموز المعبرة، والقيم التي تحدد المواقف التي تحدث من خلال الحركة السياسية.³

أما **صمويل بير** فيصف الثقافة السياسية بإعتبارها نموذجاً للأفكار والتقاليد حول السلطة، وقد إنطلق في تحديده لمفهوم الثقافة السياسية من تصنيف **بارسونز** للثقافة وفق فئات الإدراك والرموز المعبرة، وقد تصور بير الثقافة السياسية على المستوى القومي.⁴

بناء على التعاريف السابقة فإن الثقافة السياسية تعبر عن مجموعة من الإدراكات العاطفية والتقويمية نحو النظام السياسي بشكل عام، ونحو الذات كفاعل سياسي.

2- أنماط الثقافة السياسية:

إن التعرف على أنماط الثقافة السياسية السائدة في مجتمع ما، تقتضي التعرف على الأبعاد الأساسية لهذه الثقافة، فقد إستخرج الباحثان **ألموند** و**سيدني فيريرا** ثلاثة مظاهر للثقافة السياسية يمكن من خلالها تحديد الكفاءة السياسية للأفراد:

¹ - جابرييل إيه ألموند، جي بنجهام باويل الابن، السياسة المقارنة: إطار نظري، مرجع سابق، ص103.

² - Peter Calvert; op-cit; p79.

³ - عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق، ص189.

⁴ - المرجع نفسه، ص189.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

أ- **البعد المعرفي:** أي القاعدة المعرفية الصحيحة أو الخاطئة التي يملكها الفرد بشأن الشخصيات السياسية وقواعد سير النظام الحكومي.

ب- **البعد العاطفي:** أي الإتجاهات ذات الصبغة الوجدانية، كالإهتمام بالسياسة واللامبالاة تجاهها ، والميل والنفور تجاه الأشخاص...الخ.

ج- **البعد التقييمي:** أي الأحكام القيمية الصائبة أو الخاطئة، التي يحملها الأفراد على ما يحدث ، أي أحكامهم بما هو شرعي أو غير شرعي، وقانوني وغير قانوني.¹

بناء على ذلك يقسم أُموند الثقافة السياسية إلى ثلاث أنماط:

أ- الثقافة السياسية الضيقة: **The proachial political culture**

يكون الفرد في مثل هذا النوع من الثقافة غير مدرك لأي شيء عن حقوقه وسلطاته ودوره في التأثير على النظام السياسي ، كما لا يكون للفرد ضمن هذا النوع من الثقافة أي مشاعر حول أمته ونظامها السياسي بشكل عام وكذلك حول البنى والقادة السياسيين، كما وليس لديه أي معايير يستند إليها في صياغة أحكامه وآراءه السياسية، ويسود هذا النوع من الثقافة في المجتمعات التي لا يوجد فيها أدوار سياسية متميزة.²

ب- الثقافة السياسية الخاضعة (التابعة) **The subject political culture**

نجد تجسيد هذا النمط ضمن المجتمعات التي تعاني من تواضع إسهام المواطنين في المدخلات السياسية، لكنهم على النقيض من النموذج السابق لديهم معرفة تامة بالنظام السياسي وبمخرجاته، وبقواعد اللعبة السياسية، وقد جعل كل من أُموند وفيربا هذا النوع من الثقافة السياسية قرينا بالمجتمعات التسلطية التي يضيق فيها هامش الحريات وتقف ممارساتها على ما يخدم التوجهات العامة لنظمها.³

¹- PhillipBraud; op-cit;p235

²- رعد حافظ سالم، مرجع سابق، ص160.

³- علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغيير. ط 3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص124.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

ج- الثقافة السياسية المشاركة: The participant political culture

يرتبط هذا النوع بمعرفة الجماهير ووعيها بالنظام السياسي في حركته وقواعده ومؤسساته، ومدخلاته ومخرجاته، وبأفرادها كمشاركين. ويسود هذا النمط من الثقافة السياسية في المجتمعات الديمقراطية التي يكون للرأي العام فيها دور مؤثر سواء من خلال المؤسسات التي تعبر عنه مثل الأحزاب وجماعات الضغط، أو من خلال إجراءات التصويت.....¹

بناء على أنماط الثقافة السياسية المذكورة آنفاً، فإنه لا يمكن أن يسود نمط منها بصورة نقية في مجتمع ما، وإنما عادة ما تمتزج هذه الأنماط، وعليه فإن النقاش يدور حول العلاقة بين الأنماط المذكورة للثقافة السياسية ومختلف أنماط السلوك الانتخابي.

3- العلاقة بين الثقافة السياسية والسلوك الانتخابي:

تحدد مشاركة المواطن في العملية السياسية بقوة بالثقافة السياسية السائدة، إذ تحدد هذه الأخيرة مجموعة من المسؤوليات تناط بالمواطن، كما أنها تفرض قيود على سلوكه السياسي، في هذا الإطار إنتهت دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية عن واجبات المواطنة إلى مجموعة من المسؤوليات:

- طاعة القوانين

- الإلتزام بالأخلاق.

- الإدلاء بالصوت في الإنتخابات.²

يتضح من ذلك أن هناك إرتباط بين مسؤوليات المواطنة والمشاركة السياسية بشكل عام، والإنتخابية بوجه خاص، حيث أنه ليس من المتوقع أن يشارك المواطن في العملية الإنتخابية مالم يستقر في ثقافته أهمية هذه المشاركة وقيمتها.

¹ - المرجع نفسه، ص125.

² - إبراهيم حمادة بسيوني، مرجع سابق، ص24.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

يتحدد شكل المشاركة السياسية ومداهها، وكذا نمط السلوك الانتخابي للأفراد بدرجة كبيرة على نمط الثقافة السياسية السائدة، فقد ربط أوموند بين نمط الثقافة السياسية ونظرة الأفراد لأنفسهم كمشاركين في العملية السياسية وذلك وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم 01: العلاقة بين أنماط الثقافة السياسية والسلوك الانتخابي

النظام السياسي كموضوع عام	مواضيع المدخلات	مواضيع المخرجات	الذات فاعل	كمشارك
0	0	0	0	0
1	0	1	0	0
1	1	1	1	1

المصدر: رعد سالم حافظ ، مرجع سابق، ص160.

يتضح من خلال الجدول أن الأفراد في ظل الثقافة الرعوية ليس لديهم أي تصور حول النظام السياسي ولا يشاركون لا في المدخلات ولا في المخرجات، نتيجة لذلك فإنه ليس لديهم أي دور فاعل في المشاركة، في حين أنه في الثقافة الخاضعة فإن الأفراد لديهم تصور حول النظام السياسي السائد وقد يساهمون في مخرجاته، ولكنهم ليست لديهم قناعة بدورهم كمشاركين. أما ذوي الثقافة السياسية المشاركة فلديهم تصور عام حول النظام السياسي بجميع مستوياته ودورهم كمشاركين فاعلين فيه.

إنطلاقاً من الجدول يمكن تحليل العلاقة بين نمط الثقافة السياسية والسلوك الانتخابي: فالأفراد في ظل الثقافة الرعوية قد يدلون بأصواتهم في الانتخابات ، لكنهم لا ينظرون إلى فعلهم ذلك على أنه قادر على التأثير في السلطة السياسية ، أو تغيير مجريات الأمور، بل أنهم يفعلون ذلك لإنتمائهم للنظام وخضوعهم لقوانينه، ومثال ذلك المشاركة الانتخابية بالتعبئة التي تسود الأنظمة الأحادية.¹

كما تم الإشارة إليه سابقاً فإن هناك علاقة بين طبيعة مؤسسات التنشئة السياسية والسلوك الانتخابي، فإن هذا يمكن أن ينطبق على الثقافة التي تحكم هذه الهيئات وهو ما ينعكس على السلوك السياسي.

¹ - أمينة رأس العين، مرجع سابق، ص27.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

فالفردي الذي ينشأ في ظل ثقافة الخضوع سيدرك بأنه جزء من النظام السياسي ويدرك تأثيره المحتمل على حياته وتكون نظرتة إلى دوره الخاص في السياسة نظرة تابعة متأثرة بأعمال الحكومة ولكنه لا يملك دورا في تشكيلها، وقد يمتلك الفرد آراء حول العملية السياسية سواء كانت إيجابية أو سلبية، وقد يطور إحساسا بالشرعية أو بالنفور من النظام والسلطة السياسية، إلا أنه سيبقى سلبي في توجهاته إزاء المشاركة الانتخابية.¹

أما في ظل ثقافة المشاركة فإن الأفراد قد يصوتون في الانتخابات للتعبير عن إرادتهم ورغباتهم وهم ينتظرون من النظام السياسي أن يأخذ بعين الاعتبار تلك الرغبات، فالانتخابات في مثل هذه الثقافة، أو أصوات الناخبين تعتبر واحدة من مدخلات النظام، إذ أنها تعبر عن مطالب المواطنين، ويمكن أن يحجم هؤلاء عن الإدلاء بأصواتهم أيضا، لكن هذا السلوك يكون مبني على الوعي ويعبر عن رفضهم للنظام السياسي، أو استياءهم من بعض مخرجاته.²

بناء على ذلك فإن السلوك الانتخابي للأفراد سواء بالتصويت أو المقاطعة يتوقف على نمط الثقافة السياسية التي يحملها الفرد، وما تحمله من معايير ومبادئ تشجع على الإقبال على التصويت أو العكس.

بإسقاط هذا الإطار النظري المرتبط بعلاقة الثقافة السياسية بالسلوك الانتخابي على التجربة الجزائرية نجد أن النظام السياسي الجزائري عرف في تطوره شكلين من الثقافة السياسية في ظل التوجه الإشتراكي والأحادية الحزبية، ففي المرحلة الأولى من الإستقلال وإلى غاية نهاية السبعينات، طبعت النظام السياسي ثقافة سياسية ضيقة، أقصى فيها الشعب وغيب في كثير من المحطات المهمة في الحياة السياسية، حيث إمتثل الشعب في هذه المرحلة لمخرجات النظام السياسي.³

أما المرحلة الثانية بدأت مع مطلع الثمانينات وإمتدت إلى غاية أحداث أكتوبر 1988 التي مثلت محطة إنهارت فيها شرعية النظام السياسي الجزائري، فقد طبعت بثقافة سياسية تابعة (خاضعة) ذلك أنه تم نوع ما فتح المجال أمام نشاط العديد من قوى المعارضة، وإدراك كثير من شرائح الشعب حجم

¹ - رعد حافظ سالم، مرجع سابق، ص 168.

² - أمينة رأس العين، مرجع سابق، ص 27.

³ - محمد بوضياف "الثقافة السياسية في الجزائر 1962-1988". مجلة العلوم الإنسانية. العدد 11. ماي 2007. ص 119.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

الرهانات والتحديات التي يواجهها المجتمع الجزائري، لكن الخوف من القمع والممارسات البوليسية كانت تحول دون التعبير عنها والمطالبة بالحلول المناسبة لها.¹

في حين نجد أن مرحلة التحول الديمقراطي شهدت ظهور قوى إجتماعية وفكرية جديدة كمجموعات التيار الإسلامي التي تعمل خارج المؤسسة الرسمية، وتشكل مجموعات الثقافة الجهوية، وهذه المعطيات تتم عن عجز النظام السياسي في إحتواء وتطويع تلك الإختلافات والتنوعات داخل المجتمع ضمن ثقافة سياسية رسمية موحدة تعبر عن كافة فئات المجتمع.²

مما سبق نستطيع القول إن هذا التبدل والتغير في نمط الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري يمكن أن يفسر مختلف الأنماط التي يحملها السلوك الانتخابي للمواطن الجزائري في مختلف المستويات الانتخابية (رئاسية، تشريعية، محلية).

المطلب الثالث: أداء المؤسسات السياسية

تعد المؤسسات السياسية أحد آليات ترسيخ قواعد وأسس اللعبة السياسية، وتوزيع السلطة بين الفاعلين السياسيين، وهي توفر آليات تمكن الأفراد والجماعات من رصد السلوك العام، ومتابعة المساءلة السياسية، ومنع الفساد السياسي والتعسف في السلطة.

بناء على ذلك تشير العديد من الدراسات إلى تزايد أهمية المؤسسات والتنظيمات السياسية عند إتصافها بميزات معينة في عمليات المشاركة السياسية، وعليه فسيتم من خلال هذا المطلب تحديد مؤشرات الفعالية الوظيفية للمؤسسات السياسية ومدى إرتباطها بإرتفاع أو إنخفاض مستوى المشاركة الانتخابية.

¹ - المرجع نفسه، ص 119.

² - نعيمة ولد عامر " المشاركة السياسية في الجزائر " رسالة ماجستير. (قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2003) ص 105.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

1- مؤشرات الفعالية الوظيفية للمؤسسات السياسية:

تحتل المؤسسات السياسية بؤرة إهتمام العديد من الدراسات المهمة بالرأي العام، وقد أصبحت المؤسسات والتنظيمات التي تتمتع بقدر من التمايز البنائي والتخصص الوظيفي سمة ملازمة لها أهميتها في المجتمع المعاصر.

بالإلقاء نظرة حول الدراسات والأبحاث في العلوم السياسية نجد تجسيدا لهذه الحقيقة، حيث يؤكد ألموند أن البنى السياسية هي الوسيلة الكفيلة بإنجاز النشاطات السياسية للأفراد، ولذا فإنه يجب بناء مؤسسات تقوم بتحويل مطالب وتفضيلات الجماهير (المدخلات) إلى قرارات (مخرجات) وهو ما يؤدي إلى ترابط مختلف مستويات أداء النظام السياسي.¹

في حين يرى هنتجتون أهمية التوازن بين المطالب بالمشاركة وقدرة المؤسسات السياسية، فحسبه فإن إضفاء الطابع المؤسسي على البنى السياسية يقوم على أربعة مؤشرات وهي:

أ- **التكيف:** ويعني قدرة المؤسسة السياسية على الإستجابة لمطالب وتفضيلات الجماهير.

ب- **التعقيد:** ويقصد به تعدد الوحدات الفرعية وتنوعها وظيفيا وهيراركيا.

ج- **الإستقلالية:** ويقصد بها إستقلالية المؤسسة وعدم تباعيتها لنخبة أو جماعة أو مؤسسة أخرى.

د- **التماسك:** ويشير إلى وجود إتفاق بين الأعضاء حول الإجراءات التي تتبع في حالة وجود مشكلات وفقا للحدود الوظيفية.²

عموما هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن أن نحكم من خلالها على أداء المؤسسات السياسية ومدى تعبيرها عن المصلحة العامة، وتتوفر هذه المؤشرات في مؤسسات تتميز بالطابع المؤسسي، ومن بين هذه المؤشرات نذكر:

¹ - جابرييل إيه ألموند، جي بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية. مرجع سابق، ص 93.

² - عبد الغفار رشاد القسبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات. القاهرة: مكتبة الآداب، 2004،

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

- تقديم هذه المؤسسات فرصا ملائمة لمشاركة المواطنين في التأثير على العملية السياسية وتقديم قنوات منتظمة ملائمة لذلك.

- مراعاة أسس الممارسة الديمقراطية داخلها، لتقدم القدوة والنموذج ولتنتشئ أعضائها على هذه الممارسة.

- تعزيزها لضمانات الحقوق والحريات لأعضائها ولأفراد المجتمع في تعبيرهم عن تفضيلاتهم.

- تشكيلها تحديا حقيقيا للحكومة من خلال البدائل المقدمة والنقد البناء والحوار الحر والعقلاني.¹

2- دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة الانتخابية:

تعتبر الأحزاب السياسية * أحد أهم مؤسسات المشاركة (المدخلات) وذلك كونها تساهم في تشكيل وتجميع مطالب الناخبين ، وتتوقف قدرة الأحزاب السياسية في تعميق قيم المشاركة الانتخابية بناء على طبيعة النظام السياسي والحزبي السائد.

أ- النظم التنافسية:

تتميز الأحزاب في النظم الديمقراطية بدرجة عالية من التنافسية، حيث أن الغاية الأساسية لهذه الأحزاب هي ضرورة كسب الأصوات أو لا كمتطلب مسبق لتولي صنع السياسة من جهة، وإمكانية أن تقوم أحزاب أخرى بتشكيل وتنظيم ما يتيح لها السعي لكسب تلك الأصوات.

تختلف قدرة الأحزاب السياسية في كسب أكبر عدد ممكن من الناخبين بناء على طبيعة النظام الحزبي، ففي ظل نظام الحزبين فمن المهم أن يفوز حزب بالأغلبية ، ولذا فإن إعتبار الناخبين هدفا مركزيا هو إستراتيجية حاسمة للفوز، في حين أنه في ظل نظام التعددية الحزبية حيث أنه لا أمل

¹ - عبد الغفار رشاد القسبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة. مرجع سابق، ص156.

* : يقصد بالحزب السياسي " إتحاد أو تجمع، ذي بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي، يعبر في جوهره عن مصالح قوى إجتماعية محددة، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها، بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العامة، سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها." للمزيد أنظر: أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987، ص20.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

لحزب بالفوز بالأغلبية، فإن الهدف الأساسي هنا يكون الحصول على قاعدة إنتخابية مميزة ومتماسكة.¹

ب-النظم غير التنافسية:

تتميز العملية السياسية في هذه النظم بغياب الإطار المؤسسي، وكذا غموض وعدم وجود قنوات واضحة لصنع القرار السياسي وهو ما يؤدي إلى صعوبة التنبؤ المسبق بالقرار السياسي بدرجة معينة من الثقة. إضافة إلى ذلك فإن طغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية جعل صنع القرار بعيدا عن الأحزاب السياسية.²

يشير **وينر ولابالومبارا** إلى أن الموقف الرفض والسلبى للأحزاب السياسية تجاه المشاركة في بلدان العالم الثالث إنما هو نتيجة لثلاث عوامل:

-الحفاظ على مكتسبات الطبقات المسيطرة، وإمтиازاتها الإقتصادية ومكانتها الإجتماعية.

-نظام القيم الذي تتبناه النخبة الحاكمة عند قيام النظام الحزبي إذا نظر إلى المزيد من المشاركة بإعتبارها نوعا من التهديد لتلك القيم.

-موقع قيمة المحافظة على النظام النيابي، فإذا كانت هذه القيمة ذات أولوية متأخرة، يمكننا أن نتوقع ترددا في قبول فكرة توسيع المشاركة.³

بإسقاط هذا الوضع حول دور الأحزاب في المشاركة الإنتخابية في ظل النظم غير التنافسية على التجربة الجزائرية نجد أن غياب برامج حزبية فعالة قادرة على التعبير عن مصالح الناخبين، أضعف الثقة في هذه الأحزاب، مما ينعكس على مستوى المشاركة الإنتخابية.

حيث أوضح تقرير حول إستطلاع مقياس الرأي العام العربي حالة الجزائر حول ثقة المواطن في الأحزاب السياسية، إذ حصلت على **4.6%**، وقد أقر الإستطلاع إلى أن هناك إنحدار في ثقة

¹ - جابرييل إيه ألموند، جي بنجهام باويل الإبن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية. مرجع سابق، ص136.

² - ثروت مكي، الإعلام والسياسة: وسائل الإتصال والمشاركة السياسية. القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع، 2005، ص77.

³ - أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص173.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

المواطن الجزائري لاسيما في المؤسسات التي ترتبط بالعمل السياسي التمثيلي، حيث أن 53.1% من الجزائريين لا يتقنون في الأحزاب السياسية.¹

على صعيد آخر كشفت الانتخابات التشريعية 2007 الجزائرية أن هناك ضعف وخلل واضح في جميع الأحزاب السياسية القائمة على الساحة، وعدم قدرتها على التأثير في الناخب الجزائري فرغم حضور عدد كبير من الأحزاب في هذه الانتخابات حيث شارك 24 حزب سياسي، إلا أنها لم تستطع أن تستقطب الناخب وحثه على المشاركة الانتخابية وإقناعه بالبرنامج الانتخابي، ويمكن رد ذلك إلى عجز الأحزاب عن تقديم برامج إنتخابية وتنافسية وممثلين يتمتعون بالكفاءة والنزاهة وعدم القدرة على التوغل في القاعدة والانتشار.²

3- فعالية الأداء البرلماني ومستوى المشاركة الانتخابية:

تعد المؤسسة البرلمانية من مؤسسات المخرجات فهي المسؤولة عن صنع القوانين والسياسات، وهي بذلك تعبر عن مطالب الجماهير، لذلك يعد تفعيل دور البرلمان مطلباً أساسياً ، لأنه أصبح يكتسب أهمية خاصة في نطاق النظم السياسية المعاصرة.

يرتبط تفعيل الأداء البرلماني بالمكانة التي يحتلها البرلمان المنتخب في أي نظام ديمقراطي، فالمؤسسة البرلمانية هي التي تحتل أعلى درجة في التنوع والإحتواء للمصالح المتعارضة، وتتميز بالقدرة العالية على التكيف، وذلك لأنها قاعدة المجتمع الديمقراطي وهي المعبرة عن إرادة الناخبين ومشاركتهم في العمل السياسي.³

لذا فإن إضعاف البرلمان المنتخب ، أو تزوير إرادة الناخبين في العملية الانتخابية وعدم توفر قانون إنتخابات يضمن عدم تدخل السلطة التنفيذية من شأنه أن يخفض درجة المشاركة الانتخابية، كما تهز ثقة المواطنين بالمؤسسة البرلمانية لأنها ستكون أداة في يد السلطة التنفيذية، في هذا الإطار يشير

¹ - مركز الدراسات الإستراتيجية للجامعة الأردنية" إستطلاع مقياس الرأي العام العربي: الجزائر 2008". متحصل

عليه: www.arabbarometer.org/arabic/reports/country_algeria.pdf. تم تصفح الموقع: 24 جانفي 2009.

² - عبد النور ناجي، تجربة الانتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية 1990-2007. عناية: منشورات جامعة باجي مختار، 2008، ص 128-129.

³ - محمد المصالحة" المؤسسة البرلمانية ودورها في التنمية السياسية". مجلة المفكر. العدد 01. 2006. ص 99.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

إستطلاع الرأي العام العربي حالة الجزائر أن مستوى ثقة المواطن في المؤسسة البرلمانية جاء بنسبة 7.3%، كما أن 41.5% لا يثقون بالبرلمان على الإطلاق.¹

إن الهدف الأساسي وراء تفعيل الأداء البرلماني هو تحسين الأداء المؤسسي للبرلمان، أي زيادة قدرات المؤسسة التشريعية الأمر الذي يدعم عملية دور البرلمان في المجتمع، وبالتالي دعم النظام الديمقراطي.

إنطلاقاً من ذلك فإنه يقع على البرلمان المنبثق من صلب الشعب، أن يضطلع بدوره الأصيل في ترقية وحماية المشاركة الانتخابية للشعب، وجعلها تتم باستمرار في كنف المنافسة الديمقراطية التعددية، كما يقع على عاتق البرلمان أن يساهم في ترقية أخلاقيات وقيم الممارسة الانتخابية وتربية وتطوير نزعة المشاركة العامة الانتخابية لدى المواطنين.²

وتتوقف الفعالية الوظيفية للمؤسسة البرلمانية على عدد المؤيدين وكذا مجموعة التسهيلات الموجودة، إضافة إلى وجود ثقافة مشتركة بين الأعضاء والجهاز الإداري الفني، كما أن توفر المؤسسة على باحثين وإداريين أكفاء من شأنه أن يعزز من القدرة التمثيلية للمؤسسة البرلمانية.³

أخيراً يمكن إبداء بعض الملاحظات حول علاقة أداء البرلمان الجزائري بمستوى المشاركة الانتخابية:

- سيطرة السلطة التنفيذية على مقدرات العملية السياسية في الجزائر، وهذا ماكرسته مختلف الدساتير المتعاقبة، مما ترك إنطباعات مفاده أن البرلمان ما هو إلا أداة في يد الحكومة، وهو ما يؤدي إلى تراجع الأداء البرلماني الأمر الذي سينعكس على مستوى المشاركة الانتخابية، باعتبار أن البرلمان سيتخلى عن أهم وظيفة أساسية منوطة به وهي دوره كوسيط بين الرأي العام والسلطة السياسية.

¹ - مركز الدراسات الإستراتيجية للجامعة الأردنية، مرجع سابق.

² - عبد القادر بن صالح " دور نظام الانتخابات الحرة في ترسيخ مصداقية البناء المؤسساتي في الجزائر". مجلة الفكر البرلماني. العدد 06. 2004. ص 17.

³ - Stephen Tansey ;op-cit;p184.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

- إن ما يميز عملية الترشح للمناصب البرلمانية هو عزوف أهل الخبرة والكفاءة عن الترشح، إضافة إلى الغموض الذي يسود عملية إختيار المترشحين أدى إلى تراجع مستوى الأداء البرلماني، مما ساهم في تراجع ثقة المواطنين في الهيئة البرلمانية، وبالتالي توجههم نحو مقاطعة العملية الانتخابية.

المبحث الثاني: محددات البيئة القانونية المؤثرة على السلوك الانتخابي

تشكل البيئة القانونية التي تتم من خلالها العملية الانتخابية أحد المحددات الأساسية للسلوك الانتخابي، وذلك كونها تضم مجموعة من الإجراءات والضوابط التي قد تساهم في تعزيز المشاركة الانتخابية أو تراجعها، ويتجلى ذلك من خلال النظام الانتخابي المتبع وكذا فعالية الإدارة الانتخابية.

بناء على ذلك سيتم من خلال هذا المبحث توضيح حدود تأثير نمط الاقتراع المتبع على السلوك الانتخابي، إضافة إلى كفاءة أو عدم كفاءة الإدارة الانتخابية وإرتباطه بتحفيز المواطن للمشاركة الانتخابية أو العزوف عنها.

المطلب الأول: طبيعة النظام الانتخابي

تجدر في البداية الإشارة إلى مفهوم النظام الانتخابي، والذي يعني في معناه البسيط أنه: "تلك الآلية التي يتم من خلالها ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها في إنتخاب عام إلى مقاعد تربعها الأحزاب والمرشحون."¹

ويتضمن هذا التعريف ثلاث متغيرات رئيسية يحددها النظام الانتخابي:

- المعادلة الانتخابية المستعملة (أغلبية، تمثيل نسبي)
- هيكله الاقتراع: ما إذا كان المقترح يصوت لمرشح أو لحزب.
- حجم المنطقة: عدد ممثلي المنطقة في المجلس التشريعي.²

¹ - Stina Larserud ; RitaTaphorn; designing for equality. Sweden: international organization for democracy and elections.2005.p05.

² - Ibidem.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

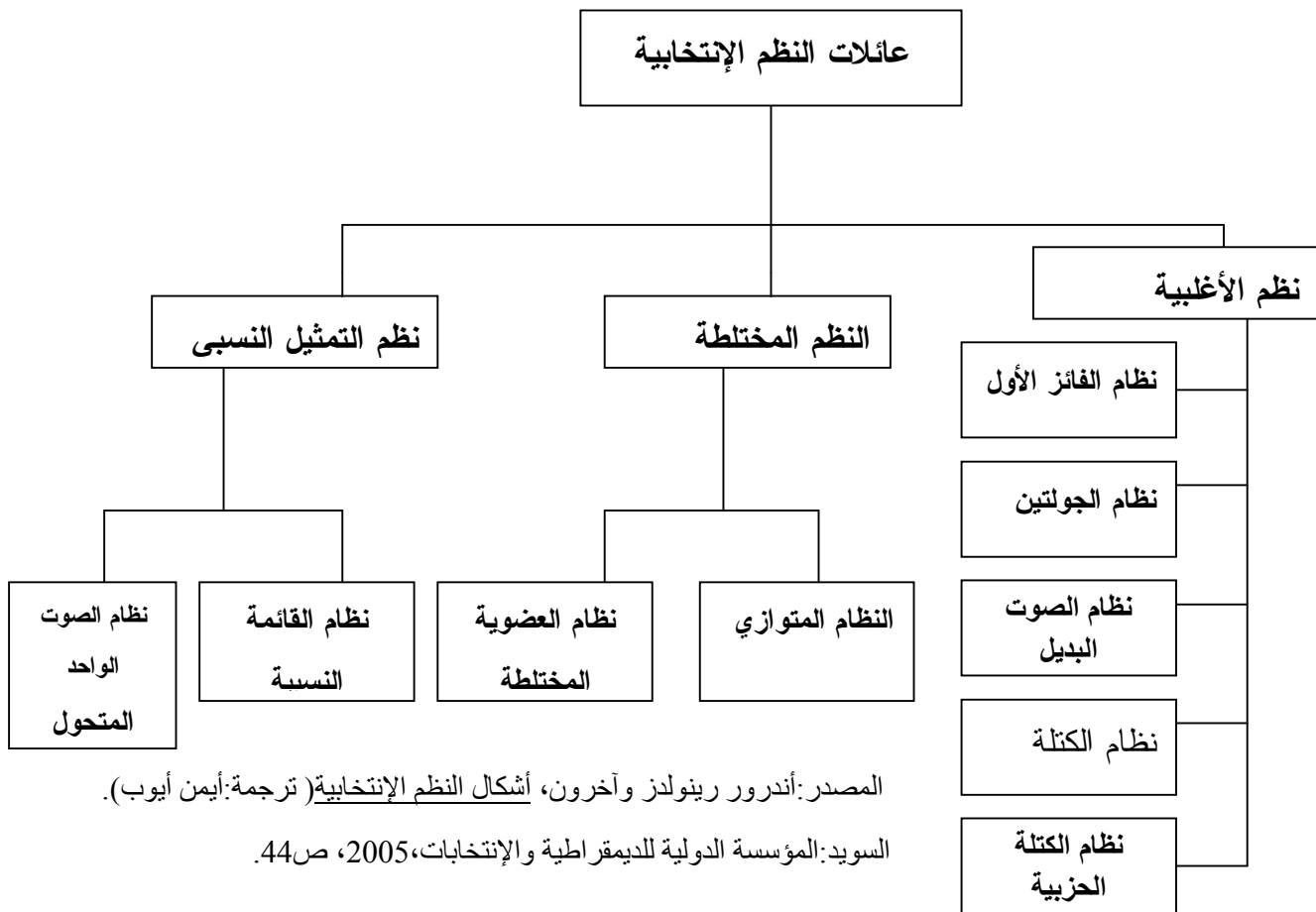
تتجلى أهمية النظام الانتخابي من خلال أنه يتضمن مجموعة من الإجراءات الدستورية والتشريعية تسمح للمواطن من ممارسة حقه في التصويت، وذلك من خلال إختيار المترشحين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية.¹

تتنوع النظم الانتخابية وفقا للظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية السائدة في كل مجتمع، غير أنه سيتم التركيز على أهمها بناء على إستخدامها في العديد من دول العالم الحالية.

1- أنواع النظم الانتخابية:

يبين الشكل رقم 03 التوزيعات الأساسية لعائلات النظم الانتخابية ، إنطلاقا من مبدأ التناسب وكذا عدد الممثلين المنتخبين عن كل دائرة إنتخابية، وعدد الأصوات التي يمكن للناخب الإدلاء بها.

الشكل رقم 03: يبين عائلات النظم الانتخابية



المصدر: أندرو رينولدز وآخرون، أشكال النظم الانتخابية (ترجمة: أيمن أيوب).

السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2005، ص 44.

¹ - Jean Marie Cotteret ; Claude Emeri ; les systemes electeraux .France:pecmes universitaires de France.1999.p44.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

أ- نظم الأغلبية:

تقوم نظم الأغلبية على مبدأ بسيط مفاده فوز المرشحين أو الأحزاب الحاصلين على أعلى عدد من أصوات الناخبين بعد عدها وفرزها، وتتنوع الطرق التي يتم بها تجسيد نظام الأغلبية ومنها:

- **نظام الفائز الأول:** الذي يعتبر أبسط شكل لنظام الأغلبية ، فالمرشح الفائز هو ذلك الذي يكسب أصواتا أكثر من أي مترشح آخر، حتى ولو كان هذا لم يحقق أغلبية مطلقة للأصوات المعبر عنها، ويستعمل هذا النظام مبدأ الدوائر المنفردة العضوية، ويصوت الناخبون لمرشحين وليس للأحزاب.¹

- **نظام الجولتين:** حيث يتم من خلال هذا النظام تنظيم جولة إنتخابية ثانية في حالة عدم حصول أي من المرشحين أو الأحزاب على أغلبية محددة في الجولة الأولى.

- **نظام الصوت البديل:** يستخدم الناخبون في ظل هذه الأرقام التسلسلية للتعبير عن أفضليتهم بين المرشحين على ورقة الإقتراع ، ويفوز بالإنتخاب بشكل مباشر المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة من الأفضليات الأولى.²

ب- نظم التمثيل النسبي:

يستند المفهوم الأساسي لنظم التمثيل النسبي إلى ترجمة حصة أي حزب سياسي مشارك في الإنتخابات من أصوات الناخبين إلى حصة مماثلة أو متناسبة من المقاعد في الهيئة التشريعية المنتخبة. وهناك نوعان رئيسيان من نظم التمثيل النسبي وهما:

- نظام القائمة النسبية:

يقوم هذا النظام على تقديم كل حزب سياسي لقائمة من المرشحين في كل واحدة من الدوائر الإنتخابية متعددة التمثيل، ويقوم الناخبون بالإقتراع لصالح الأحزاب، حيث يفوز كل حزب سياسي بحصة من مقاعد الدائرة الإنتخابية تتناسب مع حصته من أصوات الناخبين.

¹ - Jean Marie Cotteret ;Claude Emeri; op-cit ; p52.

² - أندور رينولدز وآخرون، مرجع سابق، ص226.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

- نظام الصوت الواحد المتحول:

حيث يقوم الناخبون بترتيب المرشحين حسب الأفضلية على ورقة الاقتراع، ويفوز بالانتخاب بشكل مباشر المرشحون الحاصلون على عدد من الأفضليات الأولى يفوق الحصة المعتمدة.¹

ج- النظم المختلطة:

تقوم النظم المختلطة على استخدام مكونات من نظم التمثيل النسبي بالإضافة إلى مكونات من نظم الأغلبية بشكل متوازي ومستقل عن بعضها البعض وللنظام المختلط شكلان:

- **نظام العضوية المختلطة:** حيث يتم استعمال الخيارات التي عبر عنها الناخبين لانتخاب ممثلين من خلال نظامين مختلفين، بحيث يعوض نظام قائمة التمثيل النسبي عن عدم التناسبية في النتائج من جراء تطبيق نظام الأغلبية.

- **النظام المتوازي:** هو مزيج بين نظامين: الأول هو نظام قائمة التمثيل النسبي (عادة)، والآخر هو نظام الأغلبية، ولا يؤخذ بعين الاعتبار المقاعد المخصصة في ظل النظام الأول لإحتساب النتائج في النظام الثاني.²

من خلال إستعراض مختلف أنماط النظم الانتخابية يمكن إبداء بعض الملاحظات:

- إن إنتقاء أحد هذه الأنظمة سيكون له تأثير على مستقبل الحياة السياسية في البلد المعني.

- تأثير نمط النظام الانتخابي على تحديد المترشحين للعملية الانتخابية.

- الإرتباط الوثيق للنظام الانتخابي بالواقع المجتمعي بكافة ظروفه وتكويناته.

إنطلاقاً من الملاحظة الأخيرة فإن التساؤل يثار حول المعايير التي يمكن من خلالها الربط بين نمط النظام الانتخابي والسلوك الانتخابي، بمعنى قدرة النظام الانتخابي على حفز قيم المشاركة الانتخابية،

¹ - المرجع نفسه، ص 223.

² - فرانسيكا بيندا وآخرون، التحول نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق. السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2005، ص 14.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

وذلك عند توفر معايير معينة، أو دفع المواطن لمقاطعة الانتخاب بالنظر لعوامل تتعلق أساسا بطبيعة النظام الانتخابي.

2- دور النظام الانتخابي في تحديد السلوك الانتخابي:

تبدو العلاقة وطيدة بين مستوى المشاركة في الانتخابات (بمعنى نسبة الناخبين المشاركين بالانتخاب) والنظام الانتخابي المعتمد، فوفقا للتصنيف الذي تم وضعه سابقا للنظم الانتخابية، فإن نظم التمثيل النسبي تمتاز بمستويات أعلى لمشاركة الناخبين.

أما في نظم الأغلبية فعادة ما ترتفع نسبة المشاركة عندما يتوقع جمهور الناخبين نتائج متقاربة لمختلف الأحزاب أو المترشحين، على العكس عندما يكون واضحا للجميع تفوق حزب ما منذ البداية.¹ على العموم هناك أربعة معايير يمكن من خلالها إبراز تأثير نمط النظام الانتخابي على السلوك الانتخابي للأفراد وهي:

أ- الحرية التي يسمح بها النظام الانتخابي:

حيث أن النظام الذي يعتبر فائزا من يحصل على الأغلبية النسبية في الدور الأول والوحيد يدفع الناخب الذي يأمل أن يكون صوته فعالا للإختيار بين مرشحي الأحزاب والتيارات القوية فحسب، بما أن حظوظ الأحزاب الصغيرة في الحصول على الأغلبية النسبية محدودة، وهنا يلاحظ أن الناخب لا تتوفر لديه حرية كبيرة في خياراته.

في حين أنه في ظل نظام التمثيل النسبي يحظى كل طرف حصل على أصوات بعض الناخبين بتمثيل يتناسب مع نسبة تلك الأصوات ، لذلك يتمتع الناخبون هنا بحرية أكبر في الإختيار.²

إنطلاقا من هذا المعيار يلاحظ أن نظام التمثيل النسبي يحفز الناخبين على المشاركة في العملية الانتخابية، لأن أصواتهم مهما كانت نسبتها ستحظى بإهتمام وستكون ذات قيمة، حيث يشعر المواطن أن صوته فعالا.

¹ - أندرو رينولدز وآخرون، مرجع سابق، ص161.

² - PhillipBraud; op-cit;p334.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

ب- العدالة التمثيلية للنظام الانتخابي:

حيث أنه يمكن لنظام الأغلبية أن يولد عدم مساواة، لأن هذا النظام يعطي الأفضلية للحزب الذي يأتي مرشحوه في المقدمة، فهذا الشكل قد يشعر الناخب بالإجحاف وبعدم شرعية النظام الناتج عنه، لذلك قد يدفع الأفراد إلى العزوف عن المشاركة في ظل سيادة هذا النظام الانتخابي (نظام الأغلبية).

على عكس ذلك فإن نظام التمثيل النسبي يميل بطبيعته للتقريب بقدر أكبر من الأمانة بين النسبة المئوية للأصوات المعبر عنها و النسبة المئوية للمقاعد التي يتم الحصول عليها، وسيكون بإستطاعة الناخب أن يكسب منه شعورا بالرضا لملاحظته أن صوته لم يكن ضائعا أبدا، إضافة إلى أن وجود جميع الحساسيات في الحكم يبعث على الشعور بشرعية أكبر في التصويت.¹

في هذا الإطار نجد أن النظام الانتخابي الحالي المطبق في الجزائر وهونظام الإقتراع النسبي على القائمة يضمن هذا المبدأ بعد أن كان النظام الانتخابي السابق (الإقتراع بالأغلبية) الذي تسبب في إجحاف مفرط بحق التشكيلات السياسية في العلاقات بين عدد الأصوات التي حصلت عليها وعدد المقاعد التي نالتها.²

حيث تنص المادة 102 من الأمر رقم 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات بأنه يترتب على طريقة الإقتراع المحددة في المادة 101 المتعلقة بنظام الإقتراع النسبي على القائمة، توزيع المقاعد حسب نسبة عدد الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة مع تطبيق قائمة الباقي الأقوى.³

ج- تأثير النظام الانتخابي على تشكيل الأغلبية الحاكمة:

إن فوز حزب أو إئتلاف معين بالأغلبية سيؤدي به إلى تكوين حكومة ، قد يصبح زعيم ذلك الحزب رئيسا لها، ويشعر الناخبون حينئذ بفعالية إختيارهم، إذ أنهم توصلوا إلى تنصيب حكومة تعمل في الميدان، إن هذا الشعور قد يدفع بعض الناخبين للتصويت بقوة عندما يكون النظام الانتخابي المتبع هو نظام أغلبية.

¹ - فيليب برو، مرجع سابق، ص 312.

² - عبد النور ناجي، تجربة الانتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية 1990-2007. مرجع سابق، ص 103.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية. الأمر 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المعدل والمتمم. 06 مارس 1997. المادة 102.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

في حين قد يدفع نظام التمثيل النسبي الناخبين إلى الإغتراب والمقاطعة الانتخابية، على إعتبار انه لايمكن الأفراد من التنبؤ بدقة بالحكومة التي سيخرج بها، وربما ستكون متعارضة مع اتجاهاتهم السياسية ، مما يعني غياب فعالية أصوات الناخبين.¹

باعتبار أن النظام الانتخابي المعتمد في الجزائر هو نظام التمثيل النسبي الذي من أبرز سلبياته الحكومة الائتلافية الناجمة عنه وماتطرحة من إشكاليات وتناقضات، فالحكومة الائتلافية تتشكل من وزراء من تيارات حزبية تختلف من حيث الإتجاه وكذا من حيث البرامج، كما هو حاصل في الجزائر في الحكومة الحالية، وهو ما يعد تحايلا وخيانة للمواطن الذي صوت لبرنامج حزب معين، ثم يجد رأيه في الأخير مهمشا ولايوجد له تمثيل حقيقي لاعلى مستوى البرلمان أو على مستوى الحكومة.²

د- تأثير النظام الانتخابي على العلاقة بين الناخب والمرشح:

إن العلاقة بين الناخب والمرشح ودورها في تحديد السلوك الانتخابي للفرد، تثار بين نظام الإقتراع الأحادي ونظام الإقتراع بالقائمة، إذ يسمح النمط الأول بإقامة علاقات وروابط بين الناخبين والمرشحين وتتغرز هذه الروابط إذا كان المرشحين على مستوى محلي، في حين تأخذ الشكل الوهمي إذا كان المرشح ممثلا لبلد بأكمله، يلاحظ على هذا النوع أنه يتيح فرصا أكبر للتعرف على أفكار وبرامج المترشحين، وتدعيم العملية الإعلامية لتعزيز التمثيلية الانتخابية.

في حين أن نظام الإقتراع بالقائمة تكون الرابطة الشخصية بين المنتخبين والناخبين تجد نفسها عموما منحلة، حيث يختار الناخبون أشخاصا ، غير أن هؤلاء لا يقيمون أهمية للتقرب من الناخبين.³

إن تفحص المنظومة القانونية المتعلقة بالانتخابات في الجزائر خصوصا القانون العضوي 97-07 يجد أن عملية إختيار المرشحين تبقى حكرا على ثلثة من أعضاء المكاتب الولائية للأحزاب ، حيث يتم إعتقاد نظام القائمة المغلقة، ولذا فإن إختيار المترشحين للانتخابات يقوم على أسس تتعلق بالنفوذ الشخصي والمحابة والرشوة ولايكون للمواطن أي دور في عملية إختيار المترشحين مما

¹ - أمينة رأس العين، مرجع سابق، ص34.

² - عبد النور ناجي، تجربة الانتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية 1990-2007. مرجع سابق، ص175.

³ - فيليب برو، مرجع سابق، ص314.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

ينعكس على علاقة المترشحين بالمنتخبين الذين لا يعيرون أهمية للتقرب من الناخبين على أساس أن أهدافهم قد لا تكون الفوز بالعملية الانتخابية بقدر ضمان الظهور وتولي مكانة خاصة في الحزب.

بناء على ماسبق فإنه يمكن رصد النقاط التالية:

- أن النظام الانتخابي بسهولة إجراءاته يساهم في تعزيز مستوى المشاركة الانتخابية.

- أن ارتباط النظام الانتخابي المعتمد بالقيم الإجتماعية السائدة، سوف يزيد من شرعية العملية الانتخابية، مما يعني حفز الناخبين على المشاركة الفعالة.

- يتيح نظام التمثيل النسبي فرصا أكبر للمشاركة الانتخابية مقارنة بنظام الأغلبية بالنظر لفعالية الصوت الانتخابي في كل من النظامين.

المطلب الثاني: الإدارة الانتخابية

ترتبط فعالية النظام الانتخابي بوجود إدارة تتولى الإشراف والتحضير والمتابعة الدقيقة للمجريات الانتخابية، هاته الأخيرة تعد ضمانا أساسية لقيام إنتخابات حرة ونزيهة، بناء على ذلك سيتم تحديد مفهوم الإدارة الانتخابية وأهم صلاحياتها، وأخيرا علاقة الإدارة الانتخابية بمستوى المشاركة الانتخابية.

1- تعريف الإدارة الانتخابية:

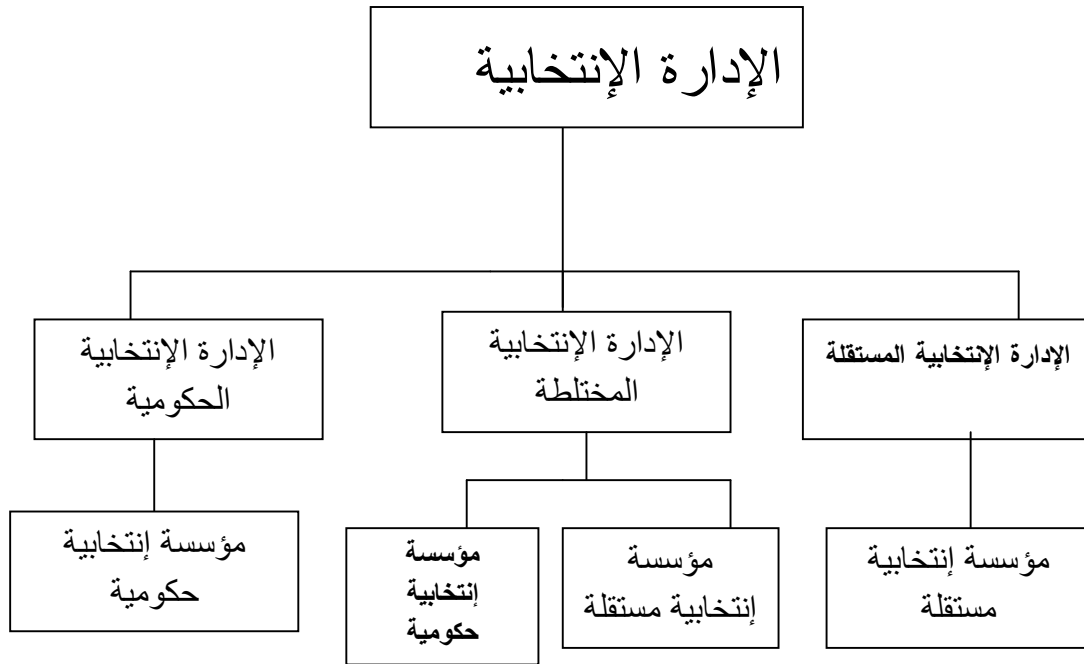
تتطلب تعقيدات العملية الانتخابية والمهارات اللازمة للقيام بمهامها أن تعهد مسؤولية الفعاليات الانتخابية لهيئة أو جهة محددة أو أكثر، هذه الهيئة تسمى الإدارة الانتخابية التي يقصد بها: " تلك المؤسسة أو الهيئة المسؤولة قانونيا والتي يتحدد الهدف من قيامها بإدارة بعض أو كافة الجوانب الأساسية لتنفيذ العمليات الانتخابية والإستفتاءات على مختلف أشكالها."¹

¹:- ألان وول وآخرون، أشكال الإدارة الانتخابية. السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2006، ص29.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

يمكن أن تتألف الإدارة الانتخابية من هيئة واحدة محددة، كما أن يمكن أن تشكل كوحدة إدارية ضمن هيئة أو مؤسسة أكبر، بناء على هذا فإن الإدارة الانتخابية قد تأخذ ثلاث أشكال أساسية وهو ما يوضحه الشكل رقم 04.

الشكل رقم 04: أشكال الإدارة الانتخابية



المصدر: المرجع نفسه، ص 29.

يتضح من خلال هذا الشكل أن الإدارة الانتخابية تأخذ أشكالاً: أولها الإدارة الانتخابية المستقلة وهي تعبر عن وجود هيئة مستقلة تعمل كمؤسسة منفصلة عن السلطة التنفيذية، بينما تقوم الإدارة الانتخابية الحكومية في البلدان التي تعمل فيها السلطة التنفيذية على إدارة وتنفيذ الانتخابات، في حين تقوم الإدارة الانتخابية المختلطة على الجمع بين هيئة مستقلة إضافة إلى السلطة التنفيذية في تسيير شؤون العملية الانتخابية.

إن الملاحظ للإدارة الانتخابية في الجزائر يجد أنها تأخذ بالنمط الثالث أي الإدارة الانتخابية المختلطة، حيث تم إستحداث لجنة وطنية مستقلة لمتابعة العملية الانتخابية تدعى اللجنة السياسية الوطنية لمراقبة الانتخابات، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-129 المؤرخ في 15 أفريل 2002، فتتص المادة الثانية من هذا المرسوم على أن: "اللجنة السياسية هيئة مؤقتة ذات فروع محلية تتمتع بصلاحيات مراقبة قانونية العملية الانتخابية في إطار إحترام الدستور وقوانين الجمهورية

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

عبرمختلف مراحلها من يوم تنصيبها إلى غاية الإعلان الرسمي والنهائي للنتائج بما يضمن تطبيق القانون، ويحقق حياد الهيئات الرسمية المشرفة على العملية الانتخابية ويجسد إرادة الناخبين.¹

2- صلاحيات الإدارة الانتخابية:

يرتبط تحديد صلاحيات ومهام الإدارة الانتخابية بالإطار القانوني السائد، وتقوم الإدارة الانتخابية بمجموعة من الصلاحيات والمهام الرئيسية هي:

أ- **تسجيل الناخبين:** تشكل عملية تسجيل الناخبين الجزء الأكبر تعقيدا وإثارة للجدل في إدارة العملية الانتخابية، وتتطلب هذه العملية جمع معلومات محددة لأعداد أكبر كبيرة من الناخبين، كما يجب أن تتم هذه العملية بطريقة تضمن تسجيل الناخبين المؤهلين فقط.²

وفي الجزائر وطبقا للمادة (07-06-05)* من الفانون 97-07 المتضمن قانون الانتخابات الجزائري فإن عملية تسجيل الناخبين مرتبطة بتوفر شروط خاصة بالناخب وتتعلق بـ: السن القانوني 18- التمتع بالحقوق السياسية والمدنية- لا يوجد في إحدى حالات فقدان الأهلية المحددة في التشريع المعمول به.

ب- **إستقبال وإعتماد طلبات الترشح للإنتخابات:** حيث يجب أن تتم هذه العملية على أساس الدراسة المعمقة لملفات المترشحين وعدم التمييز بينهم.

ج- **تنظيم وتنفيذ عمليات الإقتراع:** تقوم الإدارة الانتخابية بتنظيم وتنفيذ عمليات الإقتراع من خلال تحديد يوم يتم فيه الإنتخاب، حيث تقوم الإدارة الانتخابية بدعوة الناخبين للإقتراع.

غير أنه في الجزائر تمنح هذه الصلاحية لرئيس الجمهورية الذي يدعو الهيئة الناخبة وذلك من خلال مرسوم رئاسي.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رئاسي رقم 02-129 يتضمن: القانون المحدث للجنة السياسية الوطنية لمراقبة الانتخابات التشريعية لـ 30 ماي 2002. المؤرخ في: 15 أفريل 2002. المادة 02.

² - أندور رينولدز وآخرون، مرجع سابق، ص 192.

* للمزيد ينظر: المادة 5-6-7 من الأمر 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات، المعدل والمتمم. 06 مارس 1997.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

د- عد وفرز الأصوات وإعلان النتائج: حيث تعد هذه المهمة من صلاحيات الإدارة الانتخابية، حيث عادة ما ينص القانون على دور الإدارة في اعتماد نتائج الانتخابات والإعلان عنها وتحديد المهلة الزمنية التي يجب على الإدارة خلالها الإنتهاء من الإعلان عن تلك النتائج.¹

من الضمانات الجديدة التي إستحدثها القانون العضوي 04-01 المعدل والمتمم للقانون 97-07 المتعلق بالانتخابات في الجزائر في إطار ضمان شفافية ونزاهة عملية عد وفرز الأصوات يتم تسليم نسخة من محضر فرز الأصوات مصادق على مطابقتها للأصل من قبل رئيس مكتب التصويت إلى الممثل المؤهل قانونا لكل مترشح أو قائمة مترشحين، مقابل توقيع بالإستلام فور تحرير محضر الفوز وقبل مغادرة مكتب التصويت.²

3- الإدارة الانتخابية ومستوى المشاركة الانتخابية:

إن تشجيع الجمهور على المشاركة في السيرورة الانتخابية وعلى قبول نتائج الانتخابات ، تتحقق إذا راعت الإدارة الانتخابية أثناء ممارسة عملية الإقتراع مجموعة من المبادئ ومنها:

أ- سهولة وصول الناخب إلى مكان الإقتراع: أي أن تتأمن إمكانية التصويت لجميع الأشخاص الذين يتمتعون بحق الإقتراع، ومن الضروري أن تقام مكاتب الإقتراع في أماكن يمكن أن يقصدها الناخبون بسهولة وحرية، مما يؤدي إلى تعزيز مستوى المشاركة الانتخابية.

ب- سرية الإقتراع: يجب أن تكون سرية الإقتراع مضمونة لكي تتأمن للناخبين إمكانية إختيار ممثلهم بحرية، دون أن يجنوا من ذلك منافع غير مشروعة وأن لا يخشوا إجراءات إنتقامية، ويعد تنظيم مكتب الإقتراع عنصر مهم لضمان السرية.³

ج- الإستقلالية: يجب أن تكون الإدارة الانتخابية تتمتع بالإستقلالية، والتي تتعلق بعدم خضوعها لأي مؤثرات في قراراتها سواء أتت من السلطة التنفيذية أو الجهات السياسية والحزبية الأخرى، وهو ما يضمن نزاهة العملية الانتخابية مما ينعكس على مستوى المشاركة الانتخابية.

¹- ألان وول وآخرون، مرجع سابق، ص95.

²- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القانون العضوي رقم 04-01 المتضمن لنظام الانتخابات. المؤرخ في 07 فيفري 2004. المادة 56.

³- عبدو سعد وآخرون، مرجع سابق، ص122.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

د- الإحترافية: إضافة إلى الإستقلالية يجب أن تتمتع الإدارة الانتخابية بالإحترافية في الإصطلاح بالمهام الانتخابية المختلفة، فكل ضعف تنظيمي عائد إلى قلة الإحترافية قد يحمل الناخبين على التشكيك في الإلتزام بمبدأ الإستقلالية مما يثنيهم على المشاركة في الإلتخابات المقبلة.¹

في هذا الإطار يمكننا إبداء بعض الملاحظات حول إدارة العملية الانتخابية في الجزائر وذلك من خلال قراءة مضامينية في القانون العضوي 04-01 حيث تضمن هذا القانون مجموعة من التعديلات سعياً لتحقيق النزاهة والمصداقية في العملية الانتخابية نذكر منها:

- مسؤولية الإدارة في القيام بالإستشارات الانتخابية والحياد الصارم وذلك حسب المادة 03.
- إلغاء المكاتب الخاصة وذلك بإلزام أعضاء الجيش والأمن الوطني والحرس البلدي... الخ بالتسجيل في القوائم الانتخابية في إحدى البلديات (بلدية مسقط رأس المعني- بلدية آخر موطن للمعني- بلدية مسقط رأس أحد أصول المعني) وذلك حسب المادة 12.
- توضيح العقوبات الخاصة بالمخالفات الانتخابية المتمثلة في عدم تسليم القائمة الانتخابية البلدية، محضر فرز الأصوات.. إلى الممثل القانوني، وذلك حسب المادة 28 من هذا التعديل.
- ورغم هذه الضمانات إلا أنه يمكن رصد بعض المظاهر السلبية التي مازالت تميز الإلتخابات الجزائرية ومنها:
- غياب سياسة واضحة في دراسة وإعتماد طلبات الترشح للإلتخابات.
- التوقيع مكان المواطنين الذين لم ينتخبوا.
- عدم تطهير قوائم التأطير للإلتخابات من الذين ثبت حقهم في التزوير.
- طرد مراقبي المترشحين من مكاتب مراقبة الإلتخابات.
- تحيز القانون لصالح الإدارة في مسائل كفيلة بالتأثير في جوهر العملية الانتخابية كحق الوالي في تعيين أعضاء مكتب التصويت.

¹ - "مشروع إدارة الإلتخابات وكلفتها" متحصل عليه: www.aceproject.org. تم تصفح الموقع: 02 فيفري 2009.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

- عدم فعالية الرقابة السياسية، حيث يتم تسجيل ملاحظات وإعداد تقارير من طرف اللجنة السياسية لمراقبة الانتخابات دون إتخاذ أي إجراءات.

مما سبق يمكن القول أن مستوى المشاركة الانتخابية له إرتباط وثيق بفعالية الإدارة الانتخابية، فإرتكاز هذه الأخيرة على أسس ومبادئ الإستقلالية والإحترافية.... سيؤدي إلى إرتفاع مستوى المشاركة الانتخابية، والعكس كلما قلت فعالية ونزاهة الإدارة الانتخابية كلما تزايدت نسبة المقاطعة الانتخابية.

المبحث الثالث: محددات البيئة الإجتماعية والإقتصادية المؤثرة على السلوك الانتخابي

إستحوذت العلاقة بين الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والمشاركة السياسية عامة والسلوك التصويتي خاصة بإهتمام المشتغلين في مجال النظرية السياسية والإجتماع السياسي.

فقد عنيت هذه الدراسات بتوسع دائرة المشاركة السياسية والمشاركة الانتخابية من جانب، وسمحت بتحديد متغيرات الوضع الإقتصادي والإجتماعي المؤثر عليها من جانب آخر، ومن هذه الدراسات نذكر دراسة لسيمور ليبست التي أكد فيها على العلاقة بين الضغوط الإجتماعية الممارسة على الفرد وحمله على التصويت، إضافة إلى دراسة كارل دويتش التي توصل من خلالها إلى أثر التعبئة الإجتماعية في العملية السياسية...الخ.¹

بناء على ذلك سيتم من خلال هذا المبحث التركيز على بعض المحددات السوسيوإقتصادية للسلوك الانتخابي وهي: الولاء القبلي والعشائري والنظام التعليمي، إضافة للمستوى المعيشي للأفراد.

المطلب الأول: الولاء القبلي وتأثيره على السلوك الانتخابي

إن الفهم المتكامل لمعالم العملية السياسية لايتأتى إلا من خلال دراسة بنية العلاقات الإجتماعية السائدة، وبإعتبار أن الإلتماءات والولاءات القبلية والعشائرية مازالت أحد المحددات الأساسية للعلاقات بين الفرد والجماعة من ناحية، وبين الفرد والدولة القطرية من ناحية أخرى في المجتمعات العربية،

¹- ثروت مكي، مرجع سابق، ص93.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

لذا فإن دراسة هذا الجانب تمكن من بيان مدى تأثير هذه الولاءات والانتماءات على السلوك الفردي بصفة عامة، وبالأخص السلوك الانتخابي.

1- مفهوم النزعة (الولاء) القبلي:

قبل التطرق لمفهوم النزعة القبلية ، يجب الإشارة إلى مفهوم أساسي يشكل مركز هذه الرابطة المعنوية وهو مفهوم القبيلة.

فقد حظي هذا المفهوم بإستخدام واسع لدى الدارسين، ورغم ذلك فإنه لا يحظى بالإتفاق على الدلالة والمعنى نفسيهما، فكثيرا ما يتم الخلط بين القبيلة (Tribu) والإثنية (Ethnie) فيفيد مصطلح إثنية في الإستعمال العلمي السائد مجموعة ثقافية وإقليمية لها حجم معين، أما مصطلح قبيلة فهو يدل على المجموعات المتميزة بالضعف وصغر الحجم.¹

كما أن موضوع القبيلة* (العصبية) شغل جل الباحثين الذين إهتموا بفكر ابن خلدون، فالقبيلة بالنسبة إليه لا تتحدد بكونها جماعة متفرعة عن جد أول، كما لا تتحدد فقط بما يجمع أعضائها من روابط الدم، بل إن الإطار الحقيقي للقبيلة عنده هو النسب في معناه الواسع والرمزي، ومايمثله من أشكال التحالف والولاء والانتماء.²

أما في قاموس علم الإجتماع فنجد أن القبيلة تعبر عن "نسق في التنظيم الإجتماعي يتضمن عدة جماعات محلية مثل القرى والبدنات والعشائر، وتقتن القبيلة عادة إقليما معيناً ويكتنفها شعور قوي بالتضامن والوحدة يستند إلى مجموعة من العواطف الأولية."³

1- محمد نجيب بوطالب ، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص59.

*: تعني القبيلة تلك الجماعة البدوية التي تجمعها الرابطة القبلية، وهي تعبر عن وحدة متماسكة إجتماعيا ترتبط بإقليم، وتعتبر في نظر أعضائها ذات إستقلالية سياسية. للمزيد أنظر: محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة. ط 6. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص167.

2- محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص56.

3- المرجع نفسه، ص55.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

كما أن القبيلة تعبر عن تجمع كبير أو صغير من الناس يستغلون إقليما معيناً ويتحدثون اللغة نفسها وتجمعهم علاقات إجتماعية خاصة متجانسة ثقافياً.¹

من خلال التعريفات المقدمة للقبيلة يتضح بأنها أحد الأسس التي تقوم عليها بنية المجتمعات التقليدية، وينتج عن هذا التنظيم ما يسمى بالنزعة القبلية.

إن النزعة القبلية عند إين خلدون تعبر عن: " تلك الرابطة التي تتجاوز فكرة القرابة الدموية بل هي تلك الولاءات التي تقوم بين مجموعة من الأفراد نتيجة المصلحة المشتركة الدائمة بينهم."²

وتعبر القبلية **Tribulisation** عن نزعة يعبر عنها سلوك الفاعلين المرتبط بتغليب الولاء للمجموعة القبلية وللهوية القبلية، ويتفاوت حضور هذه النزعة لدى المجتمعات والجهات.

لقد كانت النزعة القبلية محل نقد من طرف النخب السياسية بإعتبارها طرفاً ينازع الإيديولوجيا الوطنية والقومية، حيث يرى ريكاردو بوكو (Ricardo Bocco) أن إحدى خصوصيات التنظيمات القبلية في المشرق العربي تتمثل في حضور القرابة وتوحيدها مع التعبيرات السياسية، وهذا مادفع الباحثين في العلوم الإجتماعية وخاصة علماء السياسة إلى بحث مفهوم النزعة القبلية لتفسير الكيفية التي تنتقل بواسطتها أشكال التضامن القرابي وتتحول إلى ميادين للعمل السياسي.³

2- إشكالية الولاء القبلي في الدول العربية :

إن هيمنة هذه الولاءات على طبيعة العلاقات الإجتماعية في المجتمعات العربية، فرضت تحدياً كبيراً أمام سياسات التحديث والتنمية الشاملة التي تقودها دول العالم النامي منذ الإستقلال، وذلك بإيجاد بديل عن البنى القبلية وتوسيعها بإنتماء أوسع وهو الدولة الوطنية، وفي هذا الإطار نجد إتجاهين:

الإتجاه الأول: يؤكد على تفكك البنى والنزعات القبلية وهذا نظراً لـ:

- التفكك الدرامي الذي حصل للبنى والهياكل الإجتماعية الأهلية، وذلك نتيجة للسياسة الإستعمارية التي عملت على إرساء ثقافة كولونيالية جديدة تهدف للقضاء على القيم المحلية، ومثال ذلك السياسة

¹ - المرجع نفسه، ص55.

² - محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص172.

³ - محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص63.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

الفرنسية في الجزائر حيث عملت فرنسا على تعميق إيديولوجية الإنقسام بين البربر والعرب ، وكذا فقد أعادت فرنسا صياغة خارطة الديمغرافية للمجتمع الجزائري، مما أدى إلى القضاء على تقاليد الإنتماء إلى قبائل وجهات.¹

- لقد أدت السياسة الإستعمارية إلى أزمة في نظام القيم وأخرى في نظام النسيج الإجتماعي وروابطه، حيث تم نقل الفاعلين بشكل سريع وعنيف من نمط الحياة الجماعية القائمة على الوحدة العشائرية ذات التضامن القرابي، إلى الجماعية الإصطناعية القائمة على الفردانية.

- لقد أدت الإجراءات التي قامت بها الدولة الوطنية في دول المغرب العربي بالتدرج إلى تفكيك البنية القبلية، وبالتالي فقد تم إدماج المجتمع القبلي في المجتمع الوطني، خصوصا عبر عمليات بناء الدولة وتبني نظم التحديث والتنمية.

الإتجاه الثاني: يرى بإستمرارية النزعة القبلية في المجتمعات العربية وذلك لإعتبارات عدة منها:

- أن إستمرار القبيلة في المجتمعات المعاصرة يعتبر نوعا من مقاومة الدولة، وبالتالي مقاومة مفهوم الوطن.

- يلعب التهميش الإجتماعي والجهوي، كبعض من إفرزات التطور الحديث، دورا في الحفاظ على طابع الإنكفاء في العلاقات ما بين المجموعات والجهات، أي ضعف الإندماج الوطني.

- مقاومة الإيديولوجيا المتطرفة بإيديولوجيا نقيضة، أو مقاومة السياسي بالإجتماعي.²

- إن ضعف البنى المؤسسية المدنية والسياسية التي تحمي الحقوق والحريات وتساند كينونة الإنسان تركت فراغا لتبلور أسس الإنتماء التقليدي.

- قلة فعالية القضاء وتعاكس السلطة التنفيذية عن إنفاذ أحكامه، جعل المواطنين غير مطمئنين على حقوقهم خارج إطار البنية القبلية.³

¹ - Ben Meziane Thaalbi ; L'identité au Maghreb. Alger: Casbah editions.2000.p40.

² - محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص25.

³ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص138.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

مما سبق يمكن القول أن مشروع الدولة الوطنية في الدول العربية ومآصاحبه من تحولات أدى إلى خلخلة البناء الاجتماعي وتفكيك البنى التقليدية وإحلال بنى وعلاقات جديدة، ورغم ذلك فظواهر الشللية القرابية والعشائرية تعبر عن ردة فعل إجتماعية محلية على تحطيم البنية القبلية، ولذلك فالتحديث فكك القبيلة ولكنه لم يقض عليها.

إن مايعمق إشكالية تواصل النزعة القبلية في المجتمعات العربية والمغربية خاصة، هي إزدواجية الإلتناء لدى الفاعلين، فالإندماج الوطني لم يلغي الإندماج في دوائر أولية، وتضفي الدول المغربية نوعا من المرونة في الإلتناء وهو ماسمح بتعددية أبعاد الإلتناء.¹

إضافة إلى ذلك فإن النزعة القبلية لاتزال سمة تضى على التشكيلات المجتمعية العربية، وبذلك فإن العديد من الدول العربية قامت بتوظيف العصبية القبلية لكسب شرعيتها لضمان إستمرار تحكمها وإسترجاع إشعاعها.²

3- الولاء القبلي كمحدد للسلوك الانتخابي:

يشكل الولاء القبلي أحد التوجهات الأساسية في المجتمعات العربية، حيث نجد تجسيدا لهذه الولاءات مع التعبيرات السياسية، مما يضفي نوعا من التوجيه لسلوك الفرد خاصة على مستوى التعبيرات السياسية، بناء على ذلك فإن هذه الولاءات والإلتناءات القبلية تعد محددات أساسيا للسلوك الانتخابي، ويمكن رصد أوجه الإرتباط من خلال العناصر التالية:

-تعتبر الثقافة الجهوية عن نظام إدراكات وإلتناءات محدودة كالحقيرية أو القبيلة، وتسود هذه الثقافة في العديد من المجتمعات العربية، حيث ينحصر التمثيل الذهني للنظام السياسي والجماعة ككل داخل ذلك المجال الضيق، وبذلك فإن الأفراد في ظل الثقافة الجهوية يشاركون أو يقاطعون الإلتخاب بحسب النظرة السائدة في الجهة التي ينتمون إليها تجاه نظام الحكم وتجاه السياسة بمختلف أطرافها، فإذا كان

1- محمد نجيب بوطالب ، مرجع سابق، ص26.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص138.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

الميل السائد داخل القرية مثلا لأحد التيارات السياسية فإنه من المحتمل أن يجعل أغلب أفراد هذه الجماعة يشاركون في الانتخاب لتدعيم ذلك الحزب.¹

- إن الحضور القوي للنزعة القبلية يحول الأولوية في كثير من المؤسسات المجتمعية العربية للولاء وليس للأداء، فالسلوك الانتخابي هنا يكون موجها نحو المشاركة باعتبار أن المترشح له ولاء وإرتباط عشائري أو قبلي مع الناخبين، وبغض النظر عن أداء ذلك المترشح فإن درجة الولاء هي التي تحدد مدى المشاركة أو عدم المشاركة في الانتخاب داخل الجماعة التي يؤمن بها الفرد.²

- إن الفرد في المجتمع العربي عموما لا يوجد ضمن الجماعة، بل إن فاعليته الإجتماعية لا تتأكد إلا داخل الجماعة الأولية، وهذا ما يظل محددًا لجل سلوكاته حتى الانتخابية منها، حيث أن أنماط التنشئة التقليدية متواصلة بإطراد في جميع الحقول الإجتماعية، فمفاهيم " ولد الحومة"، " ولد القبيلة" حيث أن التصويت يكون أساسا على الأشخاص وإتصالا بقوة بالعصبية القبلية والإنتماء الإثنوغرافي.³

- يلعب عامل القرابة دورا فاعلا في تحديد السلوك الانتخابي، فالقبائل السياسية في المجتمعات العربية تعتمد في الحملات الدعائية على ترسيخ السلوكات السياسية التقليدية بالتركيز على الشخص وعلى العائلة والعلاقات العشائرية، وتعتبر هذه المحددات معيارا لنجاح المترشح، وذلك بالنظر للنمط التنشؤي السائد الذي يساهم في تدجين الأفراد وتعليب وعيهم بما يجعل الولاء للعائلة وللقبيلة مسبوqa على الولاء للوطن.⁴

بالنسبة للجزائر تعتبر هذه الولاءات القبلية والعشائرية محددًا أساسيا للسلوك الانتخابي، ويمكن ربط هذا بالنظام الانتخابي السائد الذي يجذر هذه النزعة وذلك من خلال مايلي:

¹ - Phillip Braud; op-cit; p237.

² - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص137.

³ - عبد الحميد العطري، صناعة النخبة في المغرب. المغرب: دفاتر وجهة نظر، 2006، ص84.

⁴ - المرجع نفسه، ص84.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

- إن إعتقاد نظام الانتخاب بالقائمة المغلقة، يجعل الترتيب في القوائم الانتخابية حكرا على الأحزاب السياسية، مما يفسح لها مجالا لترتيب القوائم الانتخابية على أسس لاتقوم على الكفاءة و الخبرة، وإنما يتم إختيار متصدري القوائم الانتخابية من العرش أو القبيلة ذات النفوذ والوزن في الدائرة الانتخابية.

- إن النظام الانتخابي المطبق سمح بظهور القوائم الحرة، التي ورغم الموقف المعادي الذي وقفته الإدارة منها، والتخوف الكبير الذي أبدته الأحزاب السياسية الكبرى منها، فإن عدد القوائم التي دخلت الانتخابات التشريعية 2007 وصل إلى 100 قائمة من بينها 95 داخل الجزائر و 5 بالهجرة، كما نجد تفاوت في الحضور للقوائم الحرة عبر الولايات لا يمكن فهمه إلا بالعودة إلى يوميات الحياة السياسية، داخل الولاية نفسها والصراعات التي تعرفها والتحولت التي تعيشها، حتى في أبعادها التقليدية، فقد ارتبطت القوائم الحرة في بعض الحالات بالصراعات بين القبائل والعروش ومدى تمثيل أبنائها وترتيبهم داخل القوائم الحزبية في المناطق التي لازالت تعرف حضورا قويا لمثل هذه الظواهر الاجتماعية.¹

المطلب الثاني: دور النظام التعليمي في دعم المشاركة الانتخابية

يعد التعليم الركيزة الأساسية في بناء الشخصية الوطنية وتكريس الهوية الحضارية من خلال دوره في عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية، كما أن التعليم إضافة إلى دوره في عملية التنمية، فقد أصبح أداة لغرس ونشر المهارات والأفكار، جنبا إلى جنب مع الأنماط الثقافية الجديدة ، وهو مايمكن الفرد من التكيف مع محيطه الاجتماعي وتكوينه على قيم العمل الخير والسلوك الاجتماعي والتسامح والمواطنة.²

يتضح مما سبق بأن للتعليم دور أساسي في بناء منظومة القيم الفردية، والمتعلقة أساسا بعلاقة الفرد بمحيطه الاجتماعي، لذا سيتم بيان دور النظام التعليمي في نشر قيم المواطنة الصالحة من ناحية، وتأثير ذلك على دفع الفرد نحو المشاركة الانتخابية أو عدم الإهتمام بها من ناحية أخرى.

¹ عبد الناصر جابي "الانتخابات التشريعية الجزائرية: إنتخابات إستقرار أم ركود". متحصل عليه:

www.dcters.org/s2632.htm . تم زيارة الموقع: 24جانفي2009.

² عبد الغفار رشاد القصبى، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة. مرجع سابق، ص210.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

1- دور التعليم في تكريس قيم المواطنة:

بداية نشير إلى أنه تعددت التعريفات المقدمة للمواطنة، غير أن المفهوم بوجه عام يدل على تلك الرابطة بين الفرد ودولته، بما يتضمن ذلك من شعور بالإنتماء والوحدة الوطنية والرغبة والمبادرة والمشاركة في الحياة العامة، والحرص على ممارسة الحقوق السياسية إنطلاقاً من كونها ليست فقط مجرد حقوق، ولكن واجبا وطنيا يجب أدائه.¹

إن المواطنة تمكن المواطن من معرفة حقوقه السياسية وواجباته، وما يجري حوله من أحداث ووقائع، وكذلك قدرة المواطن على التصور الكلي للواقع المحيط به كحقيقة كلية مترابطة العناصر، بالإضافة إلى قدرة المواطن على تجاوز خبرات الجماعة أو الجماعات الصغيرة ليعانق خبرات المجتمع السياسي ككل.²

إن تحقيق المواطنة يفترض عدة متطلبات أهمها التعليم الذي يمكنه أن يلعب دورا كبيرا توجيه نسق القيم المجتمعية من خلال إرساء قيم تنموية وإتجاهات مجتمعية توفر للفرد بيئة أكثر ثباتا وإتزاناً، فالمؤسسة التعليمية ليست فقط مركز لترسيخ ثقافة متعددة لدى الطفل، وإنما أيضا كفضاء مؤسسي لغرس خصائص الوطنية والهوية الجماعية، ويحظى التعليم المدني بأهمية كبيرة في تكوين وتنشئة الفرد على قيم التسامح، والمشاركة والعدل....الخ.³

لذلك فإن تنمية المواطنة الصالحة لدى الطالب في المدرسة تفترض توجه التعليم نحو خلق الشعور بالنظام والتنظيم لديه، بحيث يتهيأ ذهنياً ونفسياً للتوافق مع متطلبات البيئة الإجتماعية وذلك بواسطة تعزيز التفاعل التربوي بمختلف إتجاهاته.

¹ - منى مكرم عبيد " المواطنة". دورية مفاهيم. العدد 15. مارس 2006. ص 04.

² - ثروت مكي، مرجع سابق، ص 76.

³ - Ben Meziane Thaalbi ; op-cit, p114.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

كما أن التعليم في الحياة الإجتماعية عملية تدرّب وتمرس إبتداء من حمل المسؤوليات الطفيفة داخل المدرسة وتدرج في سلم المسؤوليات حتى تبلغ درجة مسؤولية المواطن نحو وطنه ومجتمعه ذروتها فيصبح ذلك المواطن نموذجا للمواطنة الصالحة.¹

غير أن التعليم على الرغم من هذا الدور الأساسي الذي يلعبه في تنمية وتطوير قيم المواطنة الصالحة، لا يزال ذو دور محدود في دول العالم العربي وذلك لإعتبارين:

أ- إرتفاع نسب الأمية: حيث لاتزال الأمية تسجل نسب عالية في العديد من الدول (السودان، المغرب)، وبالنسبة للجزائر يوضح تقرير التنمية الإنسانية 2007 الذي يصدره المجلس الإقتصادي والإجتماعي أن نسبة الأمية بدأت في التراجع ومع ذلك تبقى مرتفعة، وهو ما يوضحه الجدول رقم 02.

الجدول رقم 02: تطور نسبة الأمية في الجزائر

2006			1998			الفئة العمرية
المجموع	النساء	الرجال	المجموع	النساء	الرجال	
%27.2	%35.9	%18.6	%34.5	%45.7	%23.5	15 سنة وأكثر
%8.2	%10.8	%5.6	%13.08	%19.07	%7.29	بين 15 إلى 24 سنة
%14.2	%22.2	%6.4	%25.18	%35.85	%14.66	بين 23-34 سنة
%48.2	%61.4	%35	%62.64	%62.64	%50.49	35 فأكثر

La source: Conseil National Economique et social: rapport sur le developpement humaine 2006/2007. p27.

¹ - عبد الله مجيدل " التربية المدنية: دراسة في أزمة الإلتواء والمواطنة في التربية العربية". مجلة الفكر السياسي. العدد 21. شتاء 2005. ص 175.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

من خلال قراءة أولية للجدول يتضح أن الجزائر إستطاعت من خلال تطوير برامج محو الأمية من خفض نسب الأمية، إلا أنه يلاحظ أنه هذه النسب مازالت مرتفعة لدى النساء ولدى الفئة المقدرة من 35 سنة فأكثر.

ب- **محتوى البرامج التعليمية:** فلاتزال المؤسسة التعليمية في الدول العربية تركز التلقي والخضوع، حيث نجد أن المناهج وأساليب التعليم والتقييم لاتسمح بالحوار الحر والتعلم الإستكشافي النشط، ومن ثم فهي لاتسمح بحرية التفكير والنقد، ويتركز دورها في إعادة إنتاج التسلط في المجتمعات العربية.¹ كما أن نمط التعليم في الدول العربية أدى إلى إنتشار ثقافة الخوف، حيث أن الطالب عليه أن يمتثل لتفكير وتوجهات المعلم، والذي يشيع فكرة ضالة الفرد في مواجهة النظام المسيطر، مما يجعل الفرد يحس بأنه رعية ليس له حقوق وواجبات بنص الدستور، وليس له قدرة على تغيير الواقع وبالتالي فإن ممارسته لحياته السياسية والقانونية إنما تقوم على ثقافة الخوف.²

2- المنظومة التعليمية وعلاقتها بالسلوك الانتخابي:

ترتبط درجة ومستوى التعليم بعلاقة طردية مع المشاركة الانتخابية، ويتضح ذلك من خلال إيجابين:

الإتجاه الأول: يقيم علاقة بين درجة التعليم والميل أكثر نحو المشاركة، وتقوم نظرة أصحاب هذا الإتجاه على مجموعة من الإفتراضات:

- أن التعليم هو عملية تهدف إلى إكساب المواطن المهارات السياسية اللازمة للمشاركة، والأنماط السلوكية للمشاركة المناسبة، حيث أشارت دراسة أجريت عام 1964، 1961، 1967 إلى أن إهتمام الأفراد الأكثر تعليما بالسياسة وعدم تأثرهم بالولاء الطبقي.

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص 138.

² - منى مكرم عبيد، مرجع سابق، ص 38.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

- أن الأفراد الذين على قدر ملائم من التعليم لديهم المعرفة السياسية والمهارات الأساسية، ومن ثم لديهم رأي في السياسة ودور في ممارستها، مما يجعل الفرد المتعلم يشعر بأن المشاركة الانتخابية واجب، كما أنه يدرك إمكانية تأثيره على صناعات القرار.¹

- أن الأفراد الأكثر تعليماً لديهم مستوى من المهارات تؤهلهم للمشاركة أكثر من غيرهم، على اعتبار أن المدرسة تعد مجالاً لتعلم مهارات المشاركة من خلال نشاطات التعليم المهاري، والذي يتم من خلاله تحديد مجموعة من الأهداف المشتركة، ولتحقيق ذلك لابد على الجماعة الخوض في مجال من النقد البناء وإجراء المفاوضات، وهو ما يترك أثره على السلوك الانتخابي لدى الأفراد الأكثر تعليماً.²

الاتجاه الثاني: يقيم علاقة بين درجة التعليم والميل أكثر نحو المقاطعة الانتخابية، ويستند أصحاب هذا الاتجاه على مجموعة من الافتراضات وهي:

- أن المستوى التعليمي المنخفض للفرد، يجعل المشاركة الانتخابية وغيرها ظواهر غريبة عنهم يتعذر عليهم التعامل معها، مما يؤدي إلى عزوف هذه الفئة عن المشاركة في الانتخابات.

- أن الأفراد الأقل تعليماً أقل وعياً وإدراكاً لفعالية أصواتهم مما يجعلهم يقاطعون الانتخابات، وهذا حسب إحدى الدراسات التي أجريت حول نسبة المتعلمين ونتائج التصويت في انتخابات الرئاسة في الفلبين في الفترة ما بين عامي 1953-1965.³

- أن هناك نسبة من المتعلمين لا تولي العملية الانتخابية اهتماماً على اعتبار أنها لا تدخل ضمن إهتماماتها، وبالتالي نجد لديهم توجه نحو مقاطعة الانتخاب.

مما سبق يتضح أن لدرجة ومستوى التعليم في مجتمع ما تأثير على السلوك الانتخابي، فكما أن ارتفاع ورفي المستوى التعليمي سيؤدي إلى سلوك انتخابي مشارك، والعكس فإن انخفاض المستوى التعليمي سيفرز إمتناع انتخابي لدى هذه الفئة، غير أنه يمكن أن نستثني بعض المتعلمين الذين قد لا يكون لهم إهتمام بالأمور السياسية، وبالتالي فإنهم يقاطعون الانتخاب.

¹ - ثروت مكي، مرجع سابق، ص 95.

² - أحمد مجيد، مرجع سابق، ص 160.

³ - ثروت مكي، مرجع سابق، ص 76.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

المطلب الثالث: تأثير المستوى المعيشي على المشاركة الانتخابية

يعد العامل الإقتصادي أحد الفواعل الأساسية في بناء الظاهرة السياسية ومنها العملية الانتخابية، التي يتدخل فيها الإقتصاد بقوة ، حيث يعتبر محددًا أساسيًا للسلوك الانتخابي للفرد سواء بالمشاركة أو المقاطعة، وسيتم التركيز هنا على مؤشرين للوضع المعيشي وبيان مدى تأثيرهما على السلوك الانتخابي وهما: الحالة المهنية، مستوى الدخل.

1- الحالة المهنية:

يرى صمويل هنتجتون من خلال تحليله للعلاقة بين متغيرات التنمية والمشاركة بأن المهنة والدخل يعدان أبرز مؤشرين لقياس العلاقة بين الوضع الإقتصادي للفرد وميله نحو المشاركة، فطبيعة المهن توفر متطلبات للمشاركة الانتخابية، فالأفراد ذوي المهن الأعلى وضعًا يميلون لأن يكونوا أكثر نشاطًا من الناحية السياسية من غيرهم.¹

كما يرى ماكس فيبر بأن النشاطات التي تحددها مهنة الفرد في قدرته على المساهمة في النشاط السياسي، في حين يرى ليبست (Seymour Martin Lipset) أن بعض الجماعات تتأثر أكثر من غيرها، وتقبل على صناديق الإقتراع بأعداد أكبر أكثر مما تزودها عامة المواطنين، فتشير الإحصائيات بأن موظفي الدولة يساهمون في الإقتراع أكثر من أي جماعة مهنية أخرى.²

ويعد مشكل البطالة أحد أهم المواضيع التي تشغل جل أفراد المجتمع نظرا لإستفحالها وإنتشارها الواسع، وفي الجزائر تبدو نسبة البطالة مرتفعة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

¹ - نعيمة ولد عامر، مرجع سابق، ص46.

² - محمد السويدي، مرجع سابق، ص154.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

الجدول رقم 03: تطور نسبة البطالة في الجزائر (1995-2006)

2006	2004	2000	1999	1995	
%14.64	%18.13	%38.07	%25.57	% 28.13	نسبة البطالة عند النساء
%11.81	%17.55	%26.08	%24.66	%28.10	نسبة البطالة عند الرجال

La source: Conseil National Economique et social; op-cit ; p107.

يتضح من خلال الجدول أن نسبة البطالة في تراجع، حيث كانت مرتفعة في سنوات التسعينات (1995-1999) وذلك نتيجة للظروف الأمنية وتراجع النمو الإقتصادي، ومع تحسن الظروف وخروج البلاد من الأزمة تقلصت هذه النسبة، إلا أن هذه الأرقام قد لاتعطي دلالة حقيقية عن الوضع القائم، إلا أنها المتاحة التي تحاول تقربنا إلى الواقع.

كما تشير الحصيلة التي وضعتها المفتشية العامة للعمل أن عدد الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم أو هم الذين في بطالة تقنية بسبب سياسة إعادة الهيكلة التي إنتهجتها الجزائر خلال التسعينات، وبالضبط بين 1994-1998 يزيد عن 360 ألف عامل، وكننتيجة لهذه السياسة فقد تفاقمت نسبة البطالة حيث إنتقلت من 12.6% سنة 1998 إلى 29% سنة 2000.¹

مما سبق يلاحظ وجود تضارب حول نسب البطالة غير أن الملاحظ يرى بأنها تعبر عن واقع ووضع إقتصادي متردي، وتزداد هذه النسب لدى فئة الشباب الذي تأثرت حالته المعيشية نتيجة الأزمة الإقتصادية، وكذا بسبب سياسة الخصخصة التي تم فيها تصفية أو بيع أو تحويل الشركات العمومية إلى شركات خاصة.²

¹ - عيسى بن ناصر " الآثار الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر ". مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية. العدد 07. جوان 2007. ص 134.

² - رابح حروش " تحليل إجتماعي للمشاركة السياسية للشباب الجزائري ". مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية. العدد 16. جوان 2007. ص 212.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

وفي هذا الإتجاه يذهب المعارضون لسياسة الخوصصة بأن هذه السياسة فشلت بالنظر لـ:

-الإمكانيات المحدودة للدولة.

- إرتباط سياسة الخوصصة بمساعدات المؤسسات المالية الدولية.

-تدهور البنى التحتية التي يقوم عليها الإقتصاد الوطني.

-فشل السياسة الإجتماعية.¹

يتضح مما سبق بأن الحالة المهنية للفرد تؤثر بشكل كبير على سلوكه الانتخابي ، فالموظفين الحكوميين والذين لهم أعمال دائمة يكونون أكثر إقبالا على التصويت ،في حين نجد أن الفرد الذي يعاني البطالة إما أنه يشارك في الإلتخاب بغية تحسين أوضاعه،أو مقاطعة الإلتخاب بالنظر لظروفه القاهرة والتي لاتسمح له بالتفكير بروية بالأمر السياسية، مما يجعل إهتمامه الأساسي منصبا على كسب رزق يومه أكثر من تفكيره في الإلتخاب، الذي يرى بأنه ليس وسيلة للحصول على منصب عمل أو تحسين وضعه المهني.

2- مستوى الدخل:

يعتبر الدخل أحد المحددات الأساسية للمشاركة الانتخابية، حيث تشير الدراسات إلى أن الدخل والذي يحدد معدل المشاركة فيرتفع كلما إرتفع الدخل، وتفسر الدراسات ذلك بأن زيادة الدخل توفر للفرد الوقت وتمكنه من الحصول على المعلومات وتوسع من خبرته كما تضي عليه نوع من الهيبة، وتتوقف مشاركة الفرد النشطة على إدراكه لفعالية دخله في التأثير على مجريات الأمور.²

تعد دراسة مايكل برويبر **Michael Brower** حول علاقة الدخل بالتصويت في الإلتخابات الرئاسية في كولومبيا سنة **1970** نموذجا لدراسة آثار الإختلاف في الدخل على نتائج التصويت، وتوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

¹-AbderrhmaneMebtoul ; L'Algerie face aux défis de mondialisation.Algerie:office de publication universitaires.2002. p220.

²- ثروت مكي، مرجع سابق ، ص95.

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

الجدول رقم 04: علاقة الدخل بالتصويت

المستوى الإقتصادي الإجتماعي	مستوى الدخل الفردي/ بيزوس	نسبة التصويت
الطبقة العالية	10000 وأكثر	85%
الطبقة العالية/ المتوسطة	10000-5001	94%
الطبقة المتوسطة	5000 -2001	76%
الطبقة المتوسطة/ المنخفضة	2000-1001	67%
الطبقة المنخفضة	1000 -0	59%

المصدر: نعيمة ولد عامر، مرجع سابق، ص45.

يتضح من خلال هذا الجدول أن هناك علاقة بين الدخل والتصويت ، حيث أن أصحاب الطبقة العليا أقل مشاركة بقليل مقارنة بالطبقة فوق المتوسطة ، وهذا يعود لأنهم أكثر نشاطا في المستويات العليا، وبالعكس فتدني الدخل سيؤدي إلى إنخفاض مستوى المشاركة الانتخابية.

أما فيما يخص الوضع في الجزائر فإن تراجع دعم الدولة للأسعار نتيجة لتطبيق برامج التعديل الهيكلي أدى إلى مجموعة من النتائج أثرت بصورة سلبية على القدرة الشرائية للأفراد وتتمثل هذه النتائج فيمايلي:

- إنخفاض القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة الفئات البسيطة والمحرومة بدرجة كبيرة، ويعود السبب في ذلك إلى الإرتفاع القوي للأسعار من جهة، وثبات مداخيل الأجور أو إرتفاعها بشكل طفيف من جهة أخرى.

- تضاعف المؤشر العام للأسعار خاصة خلال الفترة(1990-1996) بـ:4.7 مرة ،وإنخفضت القدرة الشرائية للأجراء بنسبة 25% للفترة(1993-1996)، حيث قدر المجلس الإقتصادي

الفصل الثاني: تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي

والإجتماعي في تقريره: نظرة حول الإقصاء الإجتماعي لشهر ماي 2001 عدد الفقراء في الجزائر بحوالي: 6.4 ملايين أي ما يعادل نسبة 21% من العدد الإجمالي للسكان.¹

إن هذه الحالة التي يعاني منها الشباب الجزائري جعلته يعاني من الغربة السياسية، وذلك لأنه يشعر بالغربة عن العمل والسياسة والحكومة وما يدور في المجتمع من أنشطة، هذه الأحاسيس التي يشعر بها الشباب أدت به إلى اليأس وتولدت لديه عدة مواقف سلبية تؤثر على سياسة المجتمع ومستقبله ومن هذه المواقف مايلي:

- الإنطواء بدل الإنطلاق.

- التخريب والتهديم بدل المحافظة والبناء.

- التمرد والعنف بدل الإستقرار والإستقامة.

- الإنسحاب بدل المشاركة.

- الإنتقام بدل التسامح.

- الإهمال والتسيب بدل الحرص والغيرة.²

خلاصة القول أن المواطن الذي جل تفكيره موجه نحو كسب قوت يومه، لا يستطيع التفكير في الأمور السياسية، مما يؤدي إلى ضعف مشاركة هذه الفئة في العملية الانتخابية، لأن هذه الظروف أوجدت حالة من اللاإستقرار لدى المواطن الجزائري الذي فقد الثقة في العملية الانتخابية كوسيلة لحل المشكلات الإقتصادية، ومن ناحية أخرى فإن مشاركة بعض الفئات الفقيرة إنما تتم عن رغبة وأمل في تحسين أوضاعها المعيشية من خلال العملية الانتخابية.

¹ - عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص 134-135.

² - رابح حروش، مرجع سابق، ص 214.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تم في هذا الفصل معالجة العلاقة الارتباطية بين السلوك الانتخابي ومختلف العوامل التي تفرضها البيئة الداخلية للنظام السياسي، بإعتبار أن السلوك الانتخابي يتشكل ضمن منظومة نسقية مترابطة ومتفاعلة، وقد تمت دراسة هذه المحددات من الناحية النظرية ثم إسقاطها على الواقع في الجزائر.

حيث تم التطرق لثلاث مؤشرات تتعلق بالبيئة السياسية الداخلية، والمرتبطة أساسا بالتنشئة السياسية التي تبين بأن نمط الوسائل القائمة بهذه العملية ونظرة الفرد للشؤون السياسية ينعكس على سلوكه الانتخابي. كما أن نمط الثقافة السياسية السائد يتحكم في نمط السلوك الانتخابي، إضافة لذلك فإن أداء المؤسسات السياسية قد يشكل بيئة محفزة للمشاركة الانتخابية أو العكس.

أما فيما يخص البيئة التنظيمية والقانونية المتعلقة بالعملية الانتخابية فقد تبين أن طبيعة النظام الانتخابي المتبع تفرض قيود وضوابط محددة على السلوك الانتخابي للأفراد، إضافة إلى أن وجود إدارة قادرة على تسيير محكم للعملية الانتخابية قد تزيد من ثقة المواطن وتدفعه للمشاركة الانتخابية والعكس.

في حين أن البيئة الاجتماعية والاقتصادية السائدة قد تشكل محددات للسلوك الانتخابي، خصوصا إذا تتعلق الأمر بالولاء القبلي الذي تبين أنه جزء أساسي من بنية المجتمع التقليدي التي تتعايش مع المجتمع العصري، ولذا فإن هذه الولاءات مازالت مسؤولة بدرجة كبيرة عن نمط السلوك الانتخابي في الجزائر.

كما أن النظام التعليمي القائم يزيد من احتمالية المشاركة والعكس، ومع هذا فقد نجد ذوي مستويات تعليمية عليا لديهم عزوف عن العملية الانتخابية، وهذا لإعتبارات تتعلق بالإهتمامات الخاصة بهؤلاء الأفراد. وقد يساهم تحسين الظروف الاقتصادية والمتعلقة أساسا بالحالة المهنية ومستوى الدخل في دعم وحفز المشاركة الانتخابية.